منطقة الخليج العربي والصراع العثماني البريطاني
1840- 1872م
في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

The Arabian Gulf area and The Ottoman – British Conflict

1840 – 1872 AD

In light of the Ottoman Archive Documents

إعداد

د. أسمهان مصطفي توفيق

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة بني سويف

دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور
العدد (64)- الجزء الثانى - لسنة 2025

منطقة الخليج العربي والصراع العثماني البريطاني1840- 1872م
في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

د. أسمهان مصطفي توفيق

الملخص:

هدف البحث: تسليط الضوء على الصراع العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 1840-1872م، وهي فترة تحول مهمة في التاريخ السياسي للخليج العربي؛ **وتكمن أهمية هذا البحث** في اعتماده بصورة رئيسة على الوثائق العثمانية الخاصة بفترة الدراسة، والمودعة بالأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، **وقد خرج البحث بعدد من النتائج منها:** أن كثرة الوثائق بالأرشيف العثماني المتعلقة بالخليج العربي تعكس الأهمية السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة، وتذرع الدولة العثمانية بالحجج لادعائها حكمها في مواجهة بريطانيا، والتي كرست كل جهدها لتعزيز نفوذها في الخليج العربي، ومناهضة الحكم العثماني فيه، وتعددت حيلها لتحقيق ذلك؛ كإثارتها للفتن والاضطرابات في مناطق الخليج المختلفة الواقعة تحت السيادة العثمانية، مما ساعد على إضعاف مركز الاستراتيجية العثمانية في المنطقة، **وتم اعتماد** منهج البحث التاريخي – مع استقراء وتحليل جوانب الموضوع ووصفها – كمنهج للبحث، **وأوصى البحث** بالإكثار من الدراسات العربية عن الخليج العربي، والتي تعتمد على المصادر العثمانية والمحلية لمجابهة المغالطات التي أصدرتها المصادر الغربية، وخاصة الإنجليزية عن تاريخ منطقة الخليج العربي، والتي على كثرتها من الطبيعي وأن تعكس وجهة السياسات الإنجليزية.

كلمات مفتاحية: الخليج العربي، الدولة العثمانية، بريطانيا، الأحساء، قطر.

Summary:

The purpose of the research is to shed the light on The Ottoman – British Conflict in the Arabic Gulf area in the period between 1840 to 1893 AD. Which is a very important transformation period in the political history for the Arabian Gulf. The importance of this research lies on its mainly relying on the Ottoman documents which based on the study period and deposited in the Ottoman Archives of the presidency of the Turkish Republic in Istanbul. The research led to some results such as:The large number of the documents in the Ottoman Archives which related with the Arabian Gulf reflects the political and economic importance of this area, and The Ottoman Empire's invoking the arguments to claim its rule to confront Britain which devoted its efforts to enhance its influence and opposing the Ottoman rule in the Arabian Gulf. To achieve this it went through various tricks such as stirring up troubles and strife in the Gulf different regions which were under the Ottoman dominion, which led to weakening the Ottoman strategy in the region. The historical research method was adopted withe the extrapolation and analysis of the aspects of the subject and describing it as a method to research , and the research recommended to make more Arabic studies about The Arabian Gulf which depending on the national and Ottoman resources to confront the fallacies of the Western resources especially the Britain about the history of the Arabian Gulf area which should naturally reflect the direction of the English policies.

Key words: The Arabian Gulf, The Ottoman Empire, Britain, El Hassa, Qatar.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة فترة تحول مهمة في التاريخ السياسي للخليج العربي، وتشمل قريبًا من عقدين من القرن التاسع عشر، والذي كان الخليج العربي يعج فيهما بالكثير من الاحتكاكات والصدامات بين الدولة العثمانية وبريطانيا، والتي تأرجحت بين المد والجزر، وهذا ما تطور فيما بعد، وقد أدى إلى إشعال الموقف بينهما في عام 1914م في الحرب العالمية الأولى، إذ انسحبت الدولة العثمانية من ساحة التاريخ، وقد بذلت الدولة العثمانية في الفترة المذكورة جهودًا مضنيةً لإحياء قوتها القديمة في الشرق عامةً، والخليج العربي خاصةً، لعلها تعوض نفوذها الذي تهاوى على الصعيد الأوروبي، وهذا ما جعلها تصطدم بقوة بريطانيا العظمى، التي كان لديها أطماع استعمارية لسواحل الخليج العربي؛ لإدراكها أن أمن إمبراطوريتها في الهند يمر في الخليج العربي، وقد تمكنت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من إحكام قبضتها عليه – حتى صار الساحل الجنوبي منطقة نفوذ بريطانية –، سواء بوجودها العسكري، أو بتكبيلها لشيوخ الخليج العربي بالاتفاقيات، بحجة الحفاظ على المصالح التجارية والأمنية بمنع القرصنة، وتجارة الرقيق.

أهمية الموضوع:

يوضح البحث أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية عامة، ولدى بريطانيا خاصة، إذ تزايد نفوذها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد أن تمكنت من إزاحة جميع منافسيها من الدول الأوروبية من الخليج العربي، وإحكام قبضتها عليه، وراحت تتابع أي تحرك يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

كذلك تكمن أهمية هذا البحث في: اعتماده بصورة رئيسة على الوثائق العثمانية الخاصة بفترة الدراسة، والمودعة بالأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، والتي تضمنت معلومات هامة – لا نجدها في غيرها من المصادر – تُلقي أضواءً جديدةً حول تحركات كل من الدولة العثمانية وبريطانيا في منطقة الخليج العربي خلال هذه الفترة المهمة، في الوقت الذي اعتمدت أغلب الدراسات عن الخليج العربي على الوثائق البريطانية وحدها؛ لصعوبة الحصول على الوثائق العثمانية من مصادرها الأصلية.

أهداف البحث:

ان هذا البحث يسلط الضوء على الصراع العثماني البريطاني حول منطقة الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 1840–1872م في ضوء التقارير العثمانية؛ إذ أصدر الباب العالي أوامره لولاته في الخليج العربي خلال الفترة المذكورة برصد كل كبيرة وصغيرة للتحرك البريطاني في الخليج العربي، استكمالًا للجهد الذي بذلته الدولة العثمانية، والذي

مثَّل صراعًا من أجل البقاء؛ وذلك لاسترجاع مكانتها القديمة طوال القرن التاسع عشر الذي أنهى الإمبراطوريات، فكان رصد هذا الفصل من فصول التنافس العثماني البريطاني في الخليج العربي من خلال التقارير العثمانية أمرًا جديرًا بالدراسة والبحث.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي الزمني الذي يستند على الأحداث والتطورات الداخلية في منطقة الخليج العربي، وذلك باستعراض أهم محطات مدة البحث، وتحليلها، وما تمخض عنها من معطيات، مع استقراء جوانب الموضوع، وما ورد عنه بالتقارير العثمانية، وتحليلها تحليلًا موضوعيًّا وصفيًّا في محاولة لإبداء الرأي إزاء مسارها.

مشكلة البحث:

لقد واجهت البحث صعوبات عدة، كان أهمها:

- اعتماده على الوثائق العثمانية، وهو ما صادفه عناء كبير، بسبب صعوبة الوصول إلى الوثائق العثمانية.
- ندرة المصادر العربية التي تناولت النشاط العثماني في تلك الفترة.

حدود البحث:

تضمن البحث حدودًا زمنيةً؛ بدأت بعام 1840م، والذي شهد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية برمتها بعد معاهدة لندن، والتي فُرضت على محمد علي، وهذا ما صاحبه تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي بصورة واضحة – بعد أن بات استمرار وجودهم في البلقان أمرًا يشوبه الريبة –، والذي جاء بعد غفلة كبيرة منها، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصاديًّا وسياسيًّا، هذا وانتهى البحث بعام 1872م، والذي شهد ثمار حملة مدحت باشا العسكرية على الأحساء؛ إذا تمكنت الدولة العثمانية في اعقابها من تأسيس إدارة عثمانية في هذه المنطقة الاستراتيجية، مما مثل تهديدًا للنفوذ البريطاني في بلدان الخليج، وخاصة البحرين التي ادعت تبعيتها لها، فنشطت الدبلوماسية الإنجليزية لتقليص الوجود العثماني وتحجيمه، وهي فترة شهدت بصورة عامة توترًا في العلاقات العثمانية البريطانية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بنحو ما تم تناوله فيه، إلا أنه قد وُجدت دراسات ذات صلة بموضوع البحث، فيما يتعلق بالتنافس العثماني – البريطاني في الخليج العربي؛ ومن ذلك:

(1) الصراع العثماني – البريطاني في منطقة الخليج العربي 1871-1914م، للباحثة: شذى منعم خلف الوائلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بكلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرة، إلا أنها اعتمدت على الوثائق العثمانية في حدود ضيقة، وجاء جل اعتمادها على الوثائق البريطانية.

(2) التنافس العثماني – البريطاني حول قطر (1892-1902م) في ضوء الوثائق الروسية، للدكتور: مصطفى عقيل، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق – العددان: (65-66)، أيلول -كانون الأول 1998م، وجاء جل اهتمامه حول التقارير السرية التي سجلتها قنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد خلال الفترة المذكورة، وحول قطر بصورة خاصة.

خطة البحث:

يقتضي السياق العلمي للبحث التطرق -بعد المقدمة- إلى:

-تمهيد يشتمل على توطئة تاريخية مركزة عن بدايات الوجود العثماني بالخليج العربي، والتي شكلت الأساس التاريخي لادعاء العثمانيين السيادة على الخليج العربي، وكذلك بسط بريطانيا هيمنتها على الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، واندلاع الصراع بينها وبين الدولة العثمانية.

-ثم تناول جوهر الموضوع، وتطوراته خلال فترة الدراسة في ضوء الوثائق العثمانية على ثلاثة محاور؛ وهي:

[1] تحول الاهتمام العثماني إلى الخليج العربي بعد عام 1840م، ومراقبة الوجود الإنجليزي.

[2] الحملة العثمانية على الأحساء 1871م، والموقف مع بريطانيا، وتم تناوله في عدة عناصر:

-أسباب إرسال الحملة.

-تجهيزات الحملة، والمعارضة الإنجليزية.

-تجاوزات بريطانيا مع الحملة، وخوفها من توسيع نطاقها.

[3] **التقدم صوب قطر، وتهديد مركز بريطانيا في البحرين.**

- ثم يخلص إلى خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

التمهيد:

يقع الخليج العربي في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وهو الحد الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ويعد الخليج العربي من المسطحات المائية الضحلة شبه المغلقة الذي يحيط به بيئات جافة من كل جوانبه، ويتصل بخليج عمان عبر مضيق هرمز، الذي يعد حلقة

الوصل بين الخليج العربي من جهة، وبحر العرب، والمحيط الهندي من جهة أخرى، وقد أكسب موقعه أهمية اقتصادية للمناطق الواقعة على سواحله على مر العصور؛ لكونه ممرًّا مائيًّا مهمًّا يصل الشرق بالغرب، فكانت السفن التجارية تقصد ذلك الخليج، مما ساعد على انتعاش اقتصاد تلك المناطق، هذا وقد ساعد على ازدهار التجارة في مياه الخليج العربي مجموعة من العوامل؛ من بينها: وقوعه في قلب العالم القديم، وقربه من بلاد المشرق، واتصاله بالمجرى المائي لشط العرب، والتقاء الطرق التجارية البرية القادمة من الصين، ومن منطقة آسيا الوسطى عند رأس الخليج، كما تلتقي فيه الطرق التجارية القادمة من جنوب شبه الجزيرة العربية[1].

كان ظهور الدولة الصفوية، والغزو الاستعماري البرتغالي للمشرق العربي مِن العوامل التي دفعت الدولة العثمانية نحو الخليج العربي، إذ استقر البرتغاليون في خليج هرمز منذ عام 1507م، وتوسع نفوذهم في وقت قصير حتى القرين، الذي يتحد فيه نهرَا دجلة والفرات، مما جعل الدولة العثمانية تفكر في التصدي لأعداء الإسلام، فاتجه بصرها إلى السيطرة على طرق التجارة المهمة؛ أمثال طريق الحرير، وطريق التوابل الذي يمتد من البصرة إلى بغداد وحلب، فخاضت معركة جالديران مثلًا عام 1514م، والتي أوقفت التوسع الصفوي لمدة قرن من الزمان، واحتل العثمانيون الموصل، واستخدموها كنقطة انطلاق للتوسع العثماني في جنوب العراق، ثم كان انتزاع العثمانيين لبغداد من الفرس عام 1434م، كما أرسلت عام 1546م حملةً عسكريةً بقيادة: أياس باشا لوضع البصرة تحت النفوذ العثماني المباشر، ثم امتدت سيطرة الدولة العثمانية إلى المناطق المحيطة بالبصرة، مثل: الأحواز، والقطيف والأحساء، مما أشعل صراعًا عنيفًا مع البرتغاليين في الخليج العربي[2]. ذلك الصراع الذي يعد من الأسس التاريخية التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في إقرار ادعائها بالسيادة على منطقة الخليج العربي.

وقد يسر حمل الدولة العثمانية لصفة الخلافة، بعد فتح السلطان سليم لمصر عام 1517م، إقامتها علاقات مع الكيانات الإسلامية في المشرق الإسلامي، وجعلها تكسب ميلها نحوها، وإعلانها طواعية تبعيتها لحكم الدولة العثمانية –حاضنة الأمة الإسلامية

---

[1] ليلى عبد الله أحمد الطاهر، الغوص وتجارة اللؤلؤ في الخليج العربي 1235-1364ه/ 1820-1945م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب -جامعة الملك سعود، 2019م، صـ1، 2.

[2] زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني 1871-1916م دراسة وثائقية، ترجمة: حازم سعيد منتصر، لبنان: الدار العربية للموسوعات، 2008م، صـ40.

الواحدة- في وقت احترقت أرواحهم فيه من البرتغاليين[3]. وهذا ما جعل أهدافها في منطقة الخليج تختلف عن أهداف الدول الغربية ذات الأطماع الاقتصادية، والمصالح الإستراتيجية.

وقد غدت السويس قاعدة بحرية مهمة للتوسع العثماني في البحر الأحمر، كما أصبحت البصرة القاعدة العثمانية الثانية للتوسع في الخليج العربي، كذلك قامت القطيف بدور مماثل في الصراع العثماني البرتغالي، بعد أن وقع الحصن البرتغالي في القطيف عام 1547م تحت السيطرة العثمانية[4].

وصار الخليج العربي محل نزاع بين الدولة العثمانية والصفويين، إلى جانب نزاع العثمانيين مع البرتغاليين، ذوي التميُّز في المجال البحري، مما كان له أبلغ الأثر في إضعاف السيادة العثمانية في منطقة الخليج العربي، التي رغم وصول العثمانيين إليها في فترة مبكرة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا سيطرةً حقيقيةً وفعليةً عليها، ولعل ذلك بسبب: عوامل جغرافية، وضعف البحرية العثمانية، وعدم قدرتها على مجابهة القوى الأجنبية، كذلك تمرد القوى المحلية عليها -كبني خالد بالأحساء- وإن اعترفت بالتبعية الاسمية للدولة العثمانية من خلال ولاتها بالبصرة، بالإضافة إلى انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها في البلقان.

هذا الضعف للوجود العثماني في الخليج العربي أفسح المجال للإنجليز منذ بداية القرن السابع عشر للتغلغل تجاريًّا، ثم سياسيًّا، وعسكريًّا في سواحل الخليج، إذ أصبح الخليج العربي واحدًا من خطوط الدفاع الرئيسة لبريطانيا العظمى في دفاعها عن مستعمراتها في الهند. وبالفعل نجحت بريطانيا في فرض وجودها الفعلي على الخليج، وظهرت كقوة مهيمنة في المنطقة، اعتبارًا من بداية القرن التاسع عشر؛ مما أحدث انقلابًا للتوازنات التي أُسست في الفترة القديمة[5].

---

[3]نفسه، صـ40.

[4]جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840م، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985م، صـ صـ85-86.

[5]زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني 1871-1916م، صـ44.

[6]الفكر الوهابي ينسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد التميمي النجدي، الذي ولد سنة 1730م في بلدة العيينة التي تقع شمال غرب الرياض، وكان قد عقد العزم على التفرغ لإطلاق دعوة إصلاحية دينية صحيحة عام 1740م، لمحاربة البدع والخرافات التي دخلت على الشريعة الإسلامية في نجد في ذلك الوقت، متأثرًا في ذلك بالدعوة الإسلامية الإصلاحية للشيخ ابن تيمية، غير أن دعوته ما لبثت، وأن اتخذت طابعًا سياسيًّا دنيويًّا بعد الاتفاق الشهير بين الشيخ والأمير محمد بن سعود حاكم الدرعية عام 1744م، والذي كان النواة الأولى في بناء الدولة السعودية الأولى؛ ليكون الأمير محمد بن سعود قائدها العسكري، والشيخ مرشدها الديني، فكان

هذا في الوقت الذي انشغلت فيه الدولة العثمانية بضرب الدولة السعودية الأولى (1745–1818م)، إذ رأتها الدولة العثمانية تشكل خطرًا على الخلافة العثمانية بفكرها الوهابي[6]، فضلًا عن ضمها لمنطقة الأحساء التي تطل على ساحل الخليج العربي عام 1795م، والحجاز عام 1805م، والذي جعل مساحتها تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، وأفقد السلطان العثماني لقب: "خادم الحرمين الشريفين" الذي كانت الدولة العثمانية تعتز به، ويكسبها زعامة العالم الإسلامي معنويًّا، فضلا عن مظهرها أمام العالم أجمع، وهذا ما جعلها تلجأ إلى ولاتها الأشداء لتكليفهم بمهمة القضاء على الدولة السعودية الأولى، وقد وجدت ضالتها المنشودة في محمد علي باشا الوالي العثماني على مصر، الذي تمكن من القضاء على الدولة المذكورة عام 1818م، واحتلال عاصمتها: "الدرعية"، وكذلك الأحساء، ثم دخلت المنطقة في صراع عنيف بين القوى المحلية –وهم بنو خالد، وآل سعود الذين استعادوا دولتهم عام 1824م– حتى عام 1839م، إذ عادت القوات المصرية ثانية إلى سواحل الخليج العربي، وشبة الجزيرة العربية، وهو ما مثَّل تأثيرًا في مجريات الأحداث لكل من الدولة العثمانية –التي شعرت بأن وجود القوات المصرية بالأحساء يشكل خطرًا على نفوذها في المنطقة– والحكومة البريطانية، التي وجدت في وجود هذه القوات ما يؤثر على علاقاتها بالإمارات العربية في الخليج العربي، وضياع هيبتها في نظر سكانه، إلا أن القوات المصرية انسحبت من شبه الجزيرة العربية برمتها، بمقتضى معاهدة لندن عام 1840م[7]. هذا وقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة التالية صراعًا بين الدولة العثمانية وبريطانيا، حيث تأرجحت وقائعه بين السر والعلانية.

أولاً: تحول الاهتمام العثماني إلى الخليج العربي بعد عام 1840م، ومراقبة الوجود الإنجليزي.

تمكنت بريطانيا من القضاء على قوة القواسم، وفرض معاهدة السلام العامة في يناير 1820م على زعماء البحرين، والساحل العماني الذي عرف باسم: "الساحل المهادن"، ثم أحكمت قبضتها على الخليج عام 1853م؛ بفرضها معاهدة السلام البحري الدائم، وصارت

الاتفاق فاتحة انتشار واسع لهذه الدعوة، مصحوبًا بعلو لشأن آل سعود، والوهابية الاسم الذي يطلقه على أنصار الشيخ، وآل سعود: المناوئون لهم. للمزيد من التفاصيل. ينظر: عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، ط17، الرياض: مكتبة العبيكان، 2014م، صـ65: 91؛ صالح العابد، دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820م، بغداد: مطبعة العاني، 1976م، صـ127: 146م.

[7]لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله صالح العثيمين، المرجع السابق، صـ125: 148؛ جمال قاسم، المرجع السابق، صـ453.

أهدافها في المنطقة ضرب القوى المحلية العربية، والحيلولة في اتحادها، فضلًا عن ضرب القوى الأخرى الواقعة على سواحل الخليج من عثمانية وفارسية، هذا وقد فرضت بريطانيا نظام الحماية، الذي يعد من أهم ركائزه: الإشراف على السياسة الخارجية للمنطقة الموضوعة تحت حمايتها، بينما لم ترغب بريطانيا في تسمية هذه الاتفاقيات بهذا الاسم علانية، بل نعتتها بأنها الاتفاقيات التي تجعل العلاقات مقصورةً على بريطانيا[8].

وقد جاء تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي بصورة واضحة بعد انسحاب القوات المصرية –وبعد أن بات استمرار الوجود العثماني في البلقان أمرًا يشوبه الريبة– متأخرًا، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصاديًّا وسياسيًّا[9].

ويبدو أنه تعددت محاولات الإنجليز الحثيثة للتقرب من شيوخ المنطقة، بتقديم كافة المساعدات لهم في الأزمات؛ لكسب ولائهم، وخاصة بتلك المناطق التي يرون أنها لا تخضع لأحد، إذ جاء في تقرير لوالي بغداد؛ أنه تم إرسال قنصل إنجلترا المقيم في بندر بوشهر إلى شيخ بندر الكويت: جابر؛ ليقول له: "إنكم لا تتبعون حكم أي دولة منذ زمن بعيد، ولا يلزمكم أن تأتمروا بأي طرف، فإذا كان إمام مسقط يعتدي عليكم، ويطلب منكم زيادة الأعشار، فاكتب إليَّ كي أنظر فيما يجب عمله... وغير ذلك من الأساليب التي تؤدي إلى ميله إليهم، وانقياده لهم"[10].

ومع ذلك، فقد كانت الدولة العثمانية تعدُّ نفسَها صاحبة النفوذ الحقيقي في المنطقة؛ بحكم كونها أكبر دولة إسلامية تحتضن الخلافة، وارتباط شعوب الخليج، وحكامه بها، بصلة روحية من جهة –كما ذكرنا–، وللاستقواء بقوتها لمجابهة النفوذ الفارسي والبريطاني من جهة أخرى، وهذا ما استغلته الدولة العثمانية بكل جهدها؛ فحاولت إقحام العامل الديني في علاقاتها مع شيوخ الإمارات العربية، وحضهم على رفع العلم العثماني على سفنهم، وعلى المبنى المخصص للقائمقام كدلالة على التبعية لها، واكتفت بفروض الولاء والطاعة التي يبديها حكام المنطقة، والتي تجلت في دفع بعضهم الضرائب الأميرية السنوية للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذا ما يستدل عليه من بعض

---

[8]صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م، صـ169.

[9]مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية بالتاريخ الدولي، البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1975م، صـ49.

[10]وثائق الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية بإسطنبول، تصنيف Lef:3 Muhimme.2067 Irade Mesail–I، بتاريخ24 رجب 1263هـ الموافق 7 يوليو 1847م، تقرير من والي ولاية بغداد.

التقارير[11]. وقد جاء بإحدى الرسائل الواردة من الباب العالي إلى ولاية بغداد: "عرفنا من الاطلاع على رسالتكم البهية حول كيفية جعل المحل المعروف بالكويت الكائنة على ساحل البحر في الجهة الجنوبية من البصرة تحت الإدارة، وما يتعلق بذلك، وأن مشايخهم ورؤساءهم استدعوا إلى البصرة، إذ أعربوا عن فخرهم واعتزازهم بتبعيتهم للسلطنة السنية، وأنه نظرًا لكون أكثر أهالي القصبة المذكورة من المذهب الشافعي، والبعض منهم من أتباع المذهب المالكي والحنبلي، والحكومة الشرعية تطبق أحكام المذهب الشافعي، فقد قدموا محضرًا بطلب منح شيخهم الحالي صفة القائمقام، وتمكينه من ممارسة مهامه، وأن يتم تعيين نوابهم؛ كي يصدروا أحكامهم وفقًا لهذا المذهب، بالإضافة إلى إصدار براءات شريفة لخطباء خمسة من الجوامع الشريفة، وأنه بناء على ذلك سطرت التعليمات اللازمة، وأعطيت لهم، كما تبين أن تنفيذ قرار إقامة مائة من الضبطية لضمان الأمن، وضبط الأمور، ودفع رواتبهم تم تعليقه بعودة القائمقام اللاحق من الحج، ولدى عرض هذه الرسالة فقد حظيت التدابير والإجراءات المذكورة بتقدير المقام العالي، وصدرت الإرادة السنية بتنفيذ مقتضى ما ورد في رسالة دولتكم، والتوصية لدولتكم بصورة خاصة، برفع العلم العثماني على المبنى المخصص للقائمقام دليلًا على تبعية وارتباط أهاليها بالدولة العثمانية. وعلى إثر البرقية السامية الواردة على نظارة الداخلية بالأمس، تم إرسال الإذن الصادر من دائرة الفتوى بنيابة محمد بن عبد الله العدساني، كما تم التأكيد على ذلك لدى نظارة الأوقاف الهمايونية على سرعة تسطير وتسيير البراءات المتعلقة بخطابة خطباء الجوامع الخمس المذكورة لكل من الشيخ خالد في جامع العدساني، وعبد الرحمن العدساني في جامع السوق، والسيد عبد الوهاب في جامع اليعقوبية، والشيخ عبد السلام في جامع الخليفة، وعلي أفندي في جامع النصب، وقد أبلغت النظارة بأنها قيد الإرسال"[12].

وعلى أي حال فقد أُتيح للعثمانيين الفرصة لتكريس اهتمامهم بشؤون الخليج العربية، والانطلاق نحو إماراته بعد تسوية الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، بموجب معاهدة

---

[11]نفسه، تصنيف: DH.MKT.1308 14/21، بتاريخ 13 ديسمبر 1908م، تقرير ممتاز بك، متصرف عكا إلى نظارة الداخلية الجليلة حول الأوضاع في ولاية البصرة بعد نقله من متصرفية نجد إلى متصرفية عكا؛ تصنيف I.MSM 71/2067/7، بتاريخ 1263/7/24ه، الموافق 7 يوليو 1847م، تقرير والي ولاية بغداد.

[12]نفسه، تصنيف: Iyniyat 851/40، رسالة من الباب العالي إلى والي ولاية بغداد، يُنظر: تصنيف HR.SYS. 111/32، تقرير والي بغداد إلى الباب العالي في 22 مارس 1328، والذي جاءت رسالة الباب العالي المذكورة رداً عليه، ملحق رقم (1) صـ33.

أرضروم الثانية عام 1847م[13]. فعهدت الدولة العثمانية إلى ولاتها في بغداد والبصرة بدراسة أوضاع إمارات وعشائر المنطقة تمهيدًا لمراسلة مشايخهم، وإرسال المبعوثين إليهم، للوقوف على مدى استعدادهم لتقبل السيادة العثمانية[14]. واتخاذ التدابير اللازمة لكسب ولاء أهاليها، والحيلولة في تمكن الإنجليز من السيطرة على هذه المناطق، ونشاط ولاتها في هذا الصدد، إذ أفاد تقريرًا من ولاية بغداد: بإرسال الإنجليز سفنًا إلى سواحل الأحساء والقطيف الواقعتين بين البحرين والكويت في محاولة للسيطرة عليهما، وأنهم بعد تمركزهم واستقرارهم هناك سيأتي الدور على الكويت، وأنه إذا تمكنت الدولة العثمانية من جعل الكويت تحت إدارتها بصورة صحيحة، وأنجزت تنظيم القوة البحرية في البصرة، فسيسهل عليها تخليص ما بعد الكويت، وقد يظهر لها احتمال إيجاد حل للبحرين أيضًا. وأضاف التقرير: أنه لجعل الكويت تحت السيطرة والإدارة يتعين اتخاذ بعض الإجراءات، واعتماد بعض الوسائل، ومنها مثلًا: استغلال ما كان لشيوخ الكويت منذ القديم من محاصيل تمر في البصرة، تبلغ مائة وخمسين كاره، وتقدر قيمتها بحوالي ستين ألف قرش، وانقطاع هذه العوائد عنهم، إذ أشار والي بغداد بأنه عندما سافر إلى البصرة استدعى مشايخ هؤلاء ورؤسائهم، وأعرب لهم أن الدولة العثمانية ليست بحاجة لهذه العوائد بصورة قطعية، وأن هدفها الأصلي هو حمايتهم ومصاحبتهم، كما لوّح لهم بإمكانية إعادة هذه المخصصات إليهم[15].

ومما هو جديد بالذكر: أن مخصصات التمر السالفة الذكر كانت قد منحتها البصرة لشيخ الكويت جابر بن عبد الله الصباح (1770-1859م)، مقابل الالتزام بالمساعدة في حماية البصرة من أي عدوان خارجي، والاعتراف بالتبعية الاسمية للحكومة العثمانية[16]. وتتجلى هذه التبعية في التعليمات، والخلع التي صدرت إلى ولاية البصرة في عام 1859م

---

[13] ياسين عبد الكريم: اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980، صـ189.

[14] نفسه، تصنيف: I.MSM 71/2067/7، بتاريخ 1263/7/25ه، الموافق 8 يوليو 1847م، من دائرة الصدارة بالباب العالي إلى والي ولاية بغداد.

[15] **نفسه، تصنيف:** HR.SYS. 111/31، بتاريخ 1263/7/24ه، الموافق 7 يوليو 1847م، من والي ولاية بغداد إلى المقام الجليل للصدارة العظمى.

[16] وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960م، لندن-قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، 1991م، صـ صـ59-60.

عقب وفاة جابر الصباح لتنصيب ابنه الأكبر: صباح محله[17]، ثم في تعيين محمد بن صباح عام 1892م، ومنحه رتبة مير ميران[18].

ورغم ذلك ظل حكام الكويت متمتعين بدرجة كبيرة من الاستقلال في ظل هذه التبعية، ولم تتمكن الدولة العثمانية من إنشاء مؤسسة تابعة لها، لتثبيت إدارتها فيها، وهذا ما أرجعته الدولة العثمانية إلى مؤامرات الإنجليز، إذ جاء بتقرير لوالي بغداد بأنه من المعروف أن السيادة العثمانية المشروعة في الكويت قد قوبلت بكثير من العوائق والاعتراضات، بسبب عدم وجود أي مؤسسة تابعة للحكومة العثمانية فيها، وأن الإنجليز قد استغلوا بعض الأوضاع التي كانت في العهد السابق، وأقاموا هناك مأمورًا سياسيًّا، وواصلوا بذلك تدخلهم وادعاءاتهم، وأن الموافقة على إقامة مؤسسة عثمانية هناك في أول الأمر، جاءت بصورة مد خط برقي؛ مِن الفاو، أو من البصرة إلى الكويت. إذ استطاع والي البصرة إقناع مبارك الصباح بذلك، لكنه تردَّد في المسألة بعد أن تلقَّى تهديدًا سريًّا من قبل المأمورين الإنجليز، وقد أعرب الوالي بتقريره عن أمله في أن تربأ الحكومة الإنجليزية التي يشكلها حزب الأحرار بنفسها، من أن تقوم بمثل هذه الدسائس والمؤامرات التي تتناقض مع مبادئها المعلنة، وأنه يرى أن أغلب القرائن تشير إلى أن المؤامرات التي تحاك في العراق والجزيرة العربية نتيجة أطماع حكومة الهند، واختتم الوالي تقريره باقتراح بأن تقوم نظارة الخارجية بحل المسألة مع السفارة الإنجليزية في الآستانة، والتأكيد على السفارة المشار إليها، بضرورة عدم تلقين مأموريها الموجودين في هذه الأماكن بتصرفات خفية وجلية تجاه السيادة العثمانية[19].

ويعكس تقرير لوالي بغداد في 1847/7/7م –وهو العام الذي شهد إبرام بريطانيا معاهدة، مع إمارات ساحل عمان للحد من تجارة الرقيق– القلق العثماني مِن التقارب الإنجليزي من البحرين ومسقط، ومحاولات الحيلولة في ذلك، إذ جاء فيه: أنه يفهم من الأخبار الواردة مؤخرًا من جهات البصرة، ومن أحوال وأقوال قنصل دولة إنجلترا المقيم

---

(17)الأرشيف العثماني: **تصنيف:** A.MKT.UM. 377/30/1276.2.13، بتاريخ 1276/3/13ه، الموافق 9 أكتوبر 1859م، من متصرف البصرة: سعادة علي باشا إلى مقام الصدارة العظمى.

(18)نفسه، **تصنيف:** BEO.53/3910-1، بتاريخ 5 أغسطس 1308ه، الموافق 12 يوليو 1892م، إشعار بإرادة سنية إلى نظارة الداخلية الجليلة.

(19)نفسه، **تصنيف:** HR.SYS 104/26-13، بتاريخ 3 مايو 1326 الموافق 1910/5/16م، الباب العالي، نظارة الداخلية، دائرة المخابرات العمومية، تقرير والي ولاية بغداد.

ببغداد، بأن الدولة المشار إليها على وشك التدخل في جهات البحرين ومسقط، وأن جهات البحرين ومسقط تعدُّ من الممالك الموروثة للسلطنة العثمانية، ثم تحوَّلت بعد ذلك، وبصورة من الصور إلى حكومة مستقلة، كما أن الكويت وتوابعها: القطيف، والهفوف، والأحساء، والمبرز، والكوت، وقطر كانت تحكم من قبل ولاة البصرة، ثم أصبحت بعضها بيد الوهابيين، وأن محاولة إنجلترا للتدخل في البلاد المذكورة دون أن تكون لها أية علاقة بها لا تسلم من المخاطر، كما أن انتقال السلطة في هذه الممالك الموروثة للسلطنة العثمانية إلى آخرين أمر غير مقبول بأي حال من الأحوال، وأضاف تقرير والي بغداد: بأنه من الممكن انتزاع الأماكن التي تمكَّن الوهابيون من السيطرة عليها، وإرجاعها إلى الحكومة، وفي حال صدور أمر الدولة العثمانية بتخليص الكويت، والأحساء، وتوابعها، بالإضافة إلى البحرين، ومسقط؛ فإنه يمكن استيفاء المصاريف التي يلزم تسديدها من الخزينة العثمانية من واردات تلك الأماكن، وأكد الوالي على أن استرداد الأماكن المذكورة من يد المغيرين في حال تقديم الدعم العسكري يمنع الإنجليز من التدخل[20].

كما تشير مذكرة الصدارة إلى السلطان في 28/9/ 1847م إلى استعلام نظارة الخارجية العثمانية من السفارة الإنجليزية عما وصل إلى الباب العالي من أخبار عن عزم إيران على إعطاء جمارك إقليم المحمرة[21] للإنجليز، وكان رد السفارة المذكورة الإنكار بصورة قطعية، وهذا تطلب إجراء التحقيقات اللازمة من قبل النظارة المذكورة[22]، غير أن المحمرة لم تلبث، وأن دخلت تحت الحماية البريطانية عام 1856م، وصارت ترتبط مع بحكومة الهند أكثر من ارتباطها بحكومة إيران المركزية[23].

---

[20]نفسه، **تصنيف:** I.MSM 71/2067/3، بتاريخ 1263/7/24ه، الموافق 7 يوليو 1847م، تقرير والي ولاية بغداد.

[21]ورد بإحدى التقارير عن المحمرة: "إقليم المحمرة الذي تعاقبت على حكمه كل من الدولة العلية العثمانية، وحكومة إيران، وبقي في نهاية الأمر تحت حكم إيران يشكل الساحل الأيسر من شط العرب، الذي يمتد من جهات الحويزة حتى خليج فارس على نحو البيان المدرج آتيًا، ويسقى بنهر قارون الذي يجري في القسم الجنوبي الغربي من إيران، ثم يصب في شط العرب، وفيه كثير من المراتع، والمزارع الغنية. ومدينة المحمرة التي تعتبر المركز الإداري لهذا الإقليم، وتقع إلى الجنوب الشرقي، وعلى بعد ثمانية وثلاثين كيلو مترًا من البصرة عند مصب نهر: قارون في شط العرب.. ويعتنق أهالي المحمرة المذهب الجعفري، وأكثرهم من العربان الذين غلبت عليهم البداوة، ويعيشون على الفلاحة والرعي". يُنظر: الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1، تقرير سفير طهران السابق صدر الدين بك إلى النظارة الداخلية الجليلة.

[22]نفسه، تصنيف: Irade Mesail-I Muhimme 2067/Lef:8، بتاريخ 1263/10/18ه، الموافق 28 أغسطس 1847م، مذكرة الصدارة السامية إلى السلطان.

[23]نفسه، تصنيف: HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1، تقرير سفير طهران السابق صدر الدين بك إلى النظارة الداخلية الجليلة.

وقد توترت العلاقات البريطانية العثمانية في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بسبب التقارب العثماني– البحريني، والمساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية للبحرين لحمايتها من تهديدات: فيصل بن تركي، والتي عدتها بريطانيا جهودًا مضنية من الدولة العثمانية لضم البحرين إلى الممالك العثمانية[24]، مما جعلها ترسل عددًا من القطع البحرية إلى البحرين، وأجبرت شيخها على توقيع معاهدة حماية معها عام 1861م، مع إبقاء مأمور لها بالبحرين وسفينة حربية في مينائها، فانحدر وضع البحرين بالمعاهدة المذكورة إلى منزلة المحميات، غير أن الدولة العثمانية ردت على ذلك باستمرار التقارب من البحرين، وهذا ما ترتب عليه مهاجمة القوات البحرية البريطانية للبحرين، وأسر شيخها: محمد بن عبد الله عام 1867م، وتنصيب الشيخ عيسى بدلًا منه، فاحتجت الدولة العثمانية بواسطة سفارتها في لندن، وأوضحت بأن جزيرة البحرين هي من ممالك الدولة العثمانية منذ فتح جهات العراق، لكن إنجلترا ادعت بأن الجزيرة مستقلة في الماضي والحاضر، ولم تكن تابعةً للحكومة العثمانية في وقت من الأوقات، ونوَّهت إلى معاهدة الحماية التي عقدتها مع حاكم البحرين الشيخ علي عام 1861م، وأبت قَبول وجهة النظر العثمانية في هذا الموضوع، واستمرت في إبقاء مأمور في مركز جزيرة البحرين، وسفينة حربية في مينائها[25].

هكذا لم يؤدِ التحرك العثماني صوب البحرين إلا إلى تقوية نفوذ إنجلترا في البحرين، بل أن الدولة العثمانية لم تُحرك ساكنًا بخصوص البحرين بعد هذا الموقف، إذ جاء بأحد التقارير: أن الحكومة العثمانية لم تقبل، أو توافق على ادعاءات إنجلترا تلك، ولكنها تجنبت القيام بتدابير عملية، وأنه على إثر ادعاء بأن حكومة نجد المحلية تضغط وتضيق على شيخ البحرين: عيسى؛ لكي يتبع الدولة العثمانية، أوضحت سفارة إنجلترا لنظارة الخارجية العثمانية، بتاريخ 21 كانون الثاني، عام 1893م، وبصورة شفوية أنه إذا تعرَّض الشيخ المذكور للمضايقة؛ فإن حكومة الهند ستقدم له المساعدة المادية والفعلية؛ كي يستطيع مقاومة هذه المضايقة، وأن الدولة المشار إليها أظهرت درجة الأهمية التي توليها لحماية الحقوق التي منحتها معاهدة الحماية بتاريخ 1861م. وقد أشار التقرير المذكور إلى أن البحرين دخلت تحت الراية العثمانية أثناء فتح جهات العراق، لكن عدم المحافظة التامة

---

[24] نفسه، **تصنيف:** HR.SYS.104/17-2/1 a.1911.1.28، ترجمة الرسالة رقم 38 الواردة من السفارة السنية بلندن إلى نظارة الخارجية، بتاريخ 28 يناير سنة 1911م.

[25] نفسه، تصنيف: HR.SYS. 104/10، مذكرة علية إلى مقام الصدارة السامية.

على هذه الرابطة، وادعاء إمامة مسقط بعد فترة، ثم دولة إيران سيادتها على الجزيرة، ثم تجول السفن الحربية التابعة لدولة إنجلترا بصورة دائمة في خليج البصرة، وبقاء البحرينيين تابعين لنفوذ وقوة الإنجليز، وقَبولهم لمعاهدة حماية منذ أربعة وأربعين عامًا، يجعل تغيير الوضع السياسي الراهن بالوسائل السلمية أمرًا غير ممكن، وأنه لم يبقَ أمام الدولة العثمانية سوى عدم الإقرار بهذه الحماية، وعدم قَبول آثارها ما أمكن[26].

ويبدو أن مشاكل الدولة العثمانية المتعددة، والضعف التي كانت عليه خلال تلك الفترة قد منعها من السيطرة الفعلية على إمارات الخليج العربي في الوقت الذي انطلقت فيه الحكومة البريطانية بكل قوتها المادية والدبلوماسية، لتنظيم وتدعيم علاقاتها مع شيوخ هذه الإمارات، وهذا ما آثرت الدولة العثمانية السكوت عليه تارةً، والاحتجاج لدى السفارة الإنجليزية في الآستانة تارةً ثانية، ويبدو أن هذا الموقف السلبي للدولة العثمانية من هذه النشاط الإنجليزي في المنطقة، والذي يتعارض مع سيادتها، راجع إلى المركز القوي التي صارت تتمتع به إنجلترا لدى الباب العالي بعد حرب القرم –التي اندلعت بين الدولة العثمانية وروسيا خلال الفترة (1853–1856م)– بسبب مساعداتها المادية لها. لذا كانت تحركات العثمانيين خلال تلك الفترة تتسم بالحذر الشديد من إثارة الانجليز، غير أن بريطانيا كانت في الوقت ذاته تنظر بعين الريبة لتحركات الدولة العثمانية لاستعادة نفوذها في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الحملة العثمانية على الأحساء عام 1871م، والموقف مع بريطانيا:

يبدو أن نشاط الدولة العثمانية لاستعادة السيطرة على الخليج العربي قد جاء ضعيفًا إزاء الاتفاقيات التي عقدتها إنجلترا مع بعض شيوخ المنطقة، وتقديم كافة المساعدات لهم في الأزمات لكسب ولائهم، مما جعلهم يرسخون حمايتهم تدريجيًّا، فصار للإنجليز اليد الطولى في الخليج العربي بمرور الوقت، وغدت مسقط، وعمان، وحضرموت، والبحرين تحت سيطرتهم الفعلية، هذا في الوقت الذي شهد تراجع لنفوذ الدولة العثمانية في المنطقة، ومحاولة اكتفائها بانتهاج سياسة دفاعية للحفاظ على الوضع الراهن.

(أ) أسباب إرسال الحملة:

قد تهيَّأ للدولة العثمانية عددٌ من الأسباب، جعلت الباب العالي يتطلع إلى رسم إستراتيجية جديدة أقوى في منطقة الخليج العربي؛ كإعادة بناء الجيش العثماني على أسس حديثة متطورة في أعقاب حرب القرم 1856م، الأمر الذي أدى إلى انتهاج الدولة العثمانية

---

[26] نفسه.

سياسةً جادةً لتوطيد نفوذها في الجزيرة العربية في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م)، فضاعفت الدولة العثمانية حامياتها في كلٍّ مِن الحجاز، وعسير، واليمن، مع التركيز على المناطق الساحلية، وبخاصة: مناطق شرقي جزيرة العرب، بهدف تطويق جزيرة العرب من جميع سواحلها لمنع التدخل الأجنبي في شؤونها عامة، ووقف تسلل النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي خاصةً[27].

وجدير بالذكر ما أفادت به بعض الوثائق من أن فتح قناة السويس سوف يُمكن الدولة العثمانية من تقوية نفوذها في شبه الجزيرة العربية، وتوسيع علاقاتها مع رؤساء وشيوخ القبائل العربية الموجودة فيها، إذ يختصر المسافة إلى الممالك الواقعة على سواحل البحر الأحمر، وخليج البصرة، والساحل الشرقي من إفريقيا، وسواحل المحيط الهندي[28].

على أية حال، قد غذَّى هذا التوجه الحديث للباب العالي تولية بعض الولاة من ذوي القوة والخبرة. ومن أبرزهم: ولاة بغداد: محمد نامق باشا الذي تولى خلال الفترة (1861-1867م)، ومدحت باشا وولايته (1869-1872م)، وتعكس الوثائق العثمانية أن الواليين قد بذلَا جهودًا مضنية لرفع هيبة الدولة، واستعادة مكانتها القديمة في منطقة الخليج العربي، ومتابعة تقاريرهم ومقترحاتهم تؤكد أنهم كانوا مؤثرين في السياسة المركزية.

وما أن تولى مدحت باشا ولاية بغداد حتى توجه إلى تقوية الأسطول العثماني في العراق، وتحويل ترسانة البصرة إلى مركز رئيس لهذا الأسطول، والتي أخذت تستقبل السفن العثمانية القادمة من البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، ولهذا اشترى مدحت باشا عدة سفن كبيرة، وتدعى: بابل، ونينوا، ونجد، وآشور، فراجت التجارة، مما أثر على مركز الدولة ماديًّا وسياسيًّا[29].

وبينما كانت تتوالى جهود مدحت باشا الإصلاحية حتى وصلته رسالة الإمام عبد الله بن فيصل التي يستنجد به لمساعدته ضد أخيه سعود، الذي شن الحرب ضده، وانتزع منه الأحساء، واستولى على قلاع الهفوف، والمبرز، والقطيف، وقد لقيت رسالة الإمام عبد الله

---

(27) إسماعيل أحمد ياغي، "سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869-1872م)"، ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية بعنوان: الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988م، الإمارات العربية: الديوان الأميري لحكومة رأس الخيمة، 2002، صـ 17.

(28) الأرشيف العثماني، تصنيف: i.Duit: 141/42-3، رسالة من والي مصر إلى الصدر الأعظم في 26 فبراير 1855م؛ تصنيف: i.Duit: 141/42-11، التقرير السري المقدم من المسيو دي ليسيبس إلى مجلس الوكلاء المخصوص في 18 فبراير 1855م.

(29) مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال بك حتاتة، مصر: مطبعة هندية، 1913، صـ صـ165-166.

اهتمامًا كبيرًا من مدحت باشا، إذ بادر بإرسال مفتش على رأس طاقم السفينة آشور إلى نجد، بهدف التجارة ظاهريًّا، وهدف التحري عن الأوضاع التي تجري في كل من: البحرين، والأحساء، ونجد أساسًا، وقدم لمدحت باشا بالفعل تقريرًا مفصلًا عن الأوضاع في المنطقة، وقوة سعود الحربية، وقلاعه، وعدد رجاله، ومساعدات الإنجليز له بالمال والعدة[30].

وعليه تقدم مدحت باشا بعد عام تقريبًا من توليته ولاية بغداد، بتقرير إلى الباب العالي في 12 فبراير 1870م عن الوضع في المنطقة، وأطماع الإنجليز، حيث أشار فيه إلى أن تدخل الإنجليز في البحرين التابعة لنجد لا يزال مستمرًّا، وأنهم استطاعوا إغراء وتضليل إمام مسقط، ويُدعى غران، الذي صار طُعمًا لهم منذ فترة، وتمكنوا من السيطرة على تلك المنطقة، كما جاؤوا قبل ذلك إلى البحرين، وعرضوا على شيخها السابق: محمد بن خليفة، وشيخها الجديد: محمد بن عبد الله التبعية الإنجليزية، وعندما رفضَا هذا العرض أخذوهما إلى بومباي لحبسهما هناك، وعينوا شخصًا آخر مواليًا لهم، يدعى: عيسى حاكمًا على الجزيرة. ثم تطرق مدحت باشا بتقريره إلى الصراع على إمارة نجد بعد وفاة قائمقامها: فيصل بين ولديه: عبد الله وسعود على المشيخة، وتأجيج النزاع بينهما، وأن عبد الله قد تمكَّن مؤخرًا من البقاء في منصب القائمقامية، الأمر الذي أثار سعودًا، فانسحب إلى جهات مسقط، وتحالف مع غران، حليف الإنجليز، والمعادي بالتالي لعبد الله، وسعى للانتقام من عبد الله، وأن هذا سيفتح المجال للتدخل الأجنبي في المنطقة مرة أخرى، وذكر مدحت باشا بأنه في هذه الأثناء طلبت الدولة العثمانية من قائمقام الكويت، الذي صار تحت التبعية العثمانية، أن يزودها بمعلومات عن هذا الصراع، وأن المعلومات التي وردت منه تُفيد بأن عبد الله قد توجَّه مع جمع كبير نحو مسقط، ولكنه لم يتمكن من التقدم أكثر، فاضطر إلى التراجع إلى الأحساء، وأن شقيقه سعود، وخصمه غران قد حصلا على دعم الإنجليز، ولهذا الغرض أُرسلت إلى سواحل الأحساء ست قطع بحرية إنجليزية[31].

وأضاف مدحت باشا: بأنه بالنظر إلى ظاهر هذه الأحداث لا ينم عن أية أهمية لنزاع بين قبيلتين في مثل هذه المواقع البعيدة، ولا سيما في الأماكن الصحراوية المعزولة. ولكن باطن الأمور يعكس أنه بعد أن سيطر الإنجليز على مسقط، وبعدها على البحرين؛ فإن

---

(30) نفسه، صـ 173-174.

(31) الأرشيف العثماني: **تصنيف**: HR.SYS.111/32-6، الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، صورة الرسالة المرفوعة من والي ولاية بغداد إلى الصدارة العظمى، بتاريخ 12 فبراير 1870م، ملحق رقم (2) صـ34.

أنظارهم تتجه صوب جهات الأحساء، والقطيف، وفصلهما عن نجد، وأن المعلومات المتوفرة تفيد بأن الإنجليز يريدون في الظاهر ترسيخ أقدام سعود هناك، وفصل الأحساء والقطيف عن نجد؛ بحجة إزالة الخصومة بينه وبين شقيقه، لكن الواضح بأنهم سيستولون عليها كما استولوا من قبل على مسقط[32].

ونبَّه مدحت باشا إلى أن الاستيلاء على هذه المناطق، وهي الأكثر زراعةً وعمرانًا، لا يبقي لنجد الواقعة في وسط الصحراء أية أهمية، ويؤدي إلى مخاطر جمة، وإلى توسعات جديدة من قبل الإنجليز، وأبدا مدحت باشا بتقريرٍ غضبَه من عدم اتخاذ تدابير، أو صدور تعليمات لمواجهة تحركات الإنجليز المذكورة، وأن ولاية بغداد مكتوفة اليد إزاء هذه التجاوزات، وأنه لا يمكن عمل شيء سوى متابعة ما يجري من بعيد، كما حذَّر مدحت باشا من أنه إذا تعرضت القطيف والأحساء لهذا التغيير، فمن الطبيعي أن تكون الكويت أيضًا عرضة للمصير نفسِه، ثم تطرق مدحت باشا إلى القول: بأن الكويت قد شهدت مجموعة من الإصلاحات الإدارية بالشكل الذي ينقذها من الخطر المحتمل، وأنه تم توجيه النصح بواسطة أمراء المنتفق لقائمقام نجد: عبدالله؛ لكي يتخلى عن خصومته، كما أنه تجري محاولات بواسطة الوسطاء أنفسهم لاستقدام سعود، وإقناعه بالصلح مع أخيه، وختم مدحت باشا تقريره: بأن هذه التدابير تبقى ضعيفة، وغير كافية، وأنه يأمل في اتخاذ إجراءات أخرى أكثر حزمًا بعد صدور التعليمات اللازمة بهذا الشأن من الحكومة العثمانية[33].

ويتضح من تقرير مدحت باشا السالف ذكره: أنه أكَّد –وفقًا لما تواتر له من الأخبار واستقرائه للأوضاع في منطقة الخليج العربي– على أن أطماع الإنجليز بعد سيطرتهم على مسقط والبحرين، تتجه صوب الأحساء والقطيف، وأنه حاول جاهدًا –مستغلًا الخلاف الذي احتدم بين عبد الله بن فيصل، وأخيه سعود– حمل الباب العالي على الموافقة على إرسال عساكر إلى المنطقة؛ لضبط الأوضاع في نجد، ولمنع التدخل الإنجليزي.

ويبدو أنه قد تعددت محاولات الإنجليز لدعم سعود، وتعميق حدة الخلاف بينه وبين أخيه عبد الله، وتمثل هذا الدعم في جمع المال له والسلاح، مع ملاحظة أن هذه التحركات الإنجليزية كانت في الخفاء، وبشكل غير معلن من المسؤولين الإنجليز، وهذا ما يتضح من إفادة ولاية بغداد إلى دائرة الصدارة؛ بأنه تم الاستفسار من الكولونيل: (بيلي Pelly)

---

(32) نفسه.

(33) نفسه.

المقيم البريطاني في الخليج العربي عمَّا ترامى إلى الباب العالي من أخبار عن توجه المأمور السياسي لدولة إنجلترا، المقيم في خليج فارس مع عدد من السفن إلى قطر، وقيامه بإرهاب الأهالي لطلب مبالغ لسعود بن فيصل، وأن الكولونيل المذكور أنكر، وأضاف بأن: "هذه الشائعة تدعو إلى الضحك"[34].

واستقراء الوضع يؤكِّد أن الإنجليز قد أشعلوا نار العداوة بين جميع شيوخ المنطقة، وليس بين الأخوين المذكورين فقط، تنفيذًا لسياستها المعهودة: فَرِّقْ تَسُد، ومن مظاهر ذلك -كما ذكرنا-: إرسالها العساكر إلى مسقط والبحرين -وكانتا تابعتين اسميًّا لنجد، وتدفعان لها الضرائب-، وتغيير شيخهما، وإلقاء القبض على شيخ البحرين، ونفيه إلى بومباي، وتعيين الشيخ عيسى محله كما أسلفنا.

(ب) تجهيزات الحملة، والمعارضة الإنجليزية:

هكذا يبدو أن مدحت باشا كان على قناعة بأن: سعودًا يتلقى دعمًا ماليًّا وفعليًّا من الإنجليز، وأنه في حال استيلائه على نجد؛ فإن ذلك سوف يُؤكِّد الحماية التي يتمتع بها سعود من وراء الستار، وينزع سيطرة الدولة العثمانية من جميع سواحل نجد، وحتى شط العرب، وفي حالة استيلاء الإنجليز على المناطق الواقعة بين البصرة ومسقط؛ فإن ذلك يعني وقوع الخليج العربي والعراق في خطر كبير، لذلك كثَّف مدحت باشا جهوده لحمل الباب العالي على الموافقة على القيام بحملة عسكرية على المنطقة لتقديم الدعم لعبد الله بن فيصل، وإبعاد سعود بن فيصل عن المنطقة، وكثَّف مدحت باشا من برقياته إلى الباب العالي، موضحًا خط سير الحملة المزمع إرسالها إلى مناطق الأحساء والقطيف، مع إعطاء العديد من المقترحات، والحديث عن أدق المسائل المتعلقة بالعمليات العسكرية، ثم طلب الإذن من أجل تنفيذ مخططاته، وبالفعل صدرت موافقة السلطان على تنفيذ الإجراءات التي ينوي مدحت باشا القيام بها، فأخطر الأخير الصدارة بأنه بعد شهر أبريل 1871م، سوف يُقدم على إرسال أربعة طوابير وعدد من الفرسان والضبطية بقيادة الفريق نافذ باشا، من قيادات الجيش السادس في بغداد إلى المناطق المذكورة[35].

---

[34] نفسه، **تصنيف:** HR.SYS.111/32-1، الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، من مدير أوراق ولاية بغداد إلى حضرة المشير الأكرم، بتاريخ 22 مارس 1328م.

[35] زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914م، ط1، لبنان: الدار العربية للموسوعات، 2005م، صـ 155: 158.

وكانت استعدادات مدحت باشا للحملة العسكرية على الأحساء تُجرى بتكتم شديد، وبسرعة فائقة، منعًا لوصول أية أنباء عنها للإنجليز، الذين ما إن علموا بأنباء هذه الاستعدادات حتى أسرعوا بتقصي أخبارها، فقد أرسل اللورد: (جرانفيل Cranville) وزير الخارجية البريطانية آنذاك إلى السير: (هنري أليوت Henry Elliot) السفير البريطاني في الآستانة، و(هربرت Herbert): القنصل البريطاني في بغداد مستفسرًا عن ذلك، وأكَّد كلاهما في يناير 1871م أن لا أساس من الصحة لتلك الشائعات، إلا أن السلطات البريطانية ظلت تساورها الشكوك في أقوال المسؤولين العثمانيين، إلى أن تبين للسير: (أليوت) في أواخر مارس1871م صحة الشائعات الدائرة حول اعتزام الباب العالي إرسال حملة إلى نجد لإعادة عبد الله بن فيصل إلى الحكم، كما حصل (أليوت) من الصدر الأعظم على تأكيدات بأن العثمانيين لا ينوون القيام بعمليات بحرية في الخليج[36].

هذا وقد حاولت السلطات البريطانية جهدها أن تمنع إرسال هذه الحملة دون جدوى، وازداد قلقها بعد أن ربطت شكوكها بتصريح مدحت باشا في مارس 1870م، الذي عَدَّ فيه البحرين من توابع نجد، وأنها بدورها تابعة للدولة العثمانية، لذا أصبحت مهمة السلطات البريطانية أن تعرف قبل كل شيء إذا كانت الحملة ستتعرض للبحرين أم لا، فأبرق (هربرت) إلى (إليوت) ناقلًا إليه تخوفه من تطلع حملة نجد في حال نجاحها إلى احتلال البحرين، ومسقط، وساحل الجزيرة العربية[37].

وقد أشار أحد التقارير لمدحت باشا إلى إجراء (إليوت) للعديد من الاتصالات بالمسؤولين العثمانيين، وإلى أنه حصل على ضمانات شفهية وكتابية، أكثر من مرة، بعدم تعرض الدولة العثمانية للمناطق خارج نجد، وخاصة البحرين ومسقط، وذهب مدحت باشا إلى أنه تم التأكيد مرارًا على قائد الفرقة العسكرية: نافذ باشا كتابيًّا بعدم التدخل بصورة قاطعة في البحرين، وغيرها من المناطق خارج الأحساء والقطيف وقطر، كما تطرق إلى تأكيدات الصدر الأعظم للسيد: (بيساني Pissani) السكرتير الأول في سفارة إنجلترا في الآستانة؛ والتي تشير إلى أنه نظرًا لعدم وجود حدود معينة لنجد؛ فإنه في حال التدخل في شؤون المشايخ، والقبائل، والأهالي الراغبين في البقاء خارجها، فسيكون لذلك مخاطر جمّة، لذا فإن الادعاءات بوجود نية لدى عساكر الدولة العثمانية بعد أن ينجزوا الإصلاح

---

(36) محمد عرابي نخلة، تاريخ الأحساء السياسي 1818-1913م، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1980، صـ صـ 81-82

(37) نفسه، صـ 82.

الإداري في جهات الأحساء وقطر بالتوسع إلى أبعد من ذلك، وإجبار الناس على الطاعة لا أساس لها من الصحة، هذا وأرجع مدحت باشا هذه الشائعات إلى الكولونيل: (بيلي)، وقال أن تقاريره تحمل "هذه الأوهام"[38].

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت بأن الوقت قد مضى أمام إمكانية إيقاف الحملة المذكورة، وهو ما يرجع إلى نجاح مدحت باشا في كتمان أسراره العسكرية، مما جعل السلطات البريطانية غير ملمة بالتحركات العثمانية بخصوص الحملة المذكورة، ولذا نجدها أخذت تسعى إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة؛ إذ راح السيد: (بيلي) يطمئن شيوخ الإمارات المتعاهدة مع بريطانيا بأن الحملة لن تتعرض لهم[39]، على الرغم من مخاوف بعض المسؤولين البريطانيين أمثال: (مايو Mayo) نائب الملك في الهند، والذي ذهب إلى أن الحملة تمثل تهديدًا مباشرًا للنفوذ والمصالح البريطانية في الخليج، وخرقًا لسياسة السلم البحري في المنطقة، وأعرب أن الأمر الوحيد الذي يزيل هواجسه هو تخلي السلطات العثمانية عن الحملة كليًا[40]، إلى غير ذلك من تصريحات المسؤولين البريطانيين التي تعكس الإحساس بالخطر الذي بات يهدد النفوذ البريطاني في الخليج، كما أنها توضح الصحوة التي بدأت تظهر بالدولة العثمانية خلال هذه الفترة، وعزمها على استعادة نفوذها المتهاوي في الخليج العربي، ومداخل نجد منذ زمن بعيد، والذي كان لمدحت باشا دور مؤثر وفاعل فيه.

وأوضحت التقارير العثمانية جدية التجهيزات للحملة العسكرية على الأحساء وانتظامها، ومتابعة مدحت باشا لأدق تفاصيلها، وأرسلت الصدارة في 19 أبريل 1871م العديد من التعليمات لمدحت باشا، وتم تبليغها لقائد الحملة: نافذ باشا، والتي خصصت خمس طوابير من الجند النظاميين التابعيين للجيش السادس لتتحرك بقيادة نافذ باشا، بالاشتراك مع المير لواء: حمدي باشا في بغداد، هذا ولم تكتفِ الصدارة بما أرسلته من تعليمات، وألحقتها في 26 من الشهر نفسه بتعليمات أخرى؛ كإنشاء عدة مؤسسات حكومية، وثكنات عسكرية بنواحي نجد المخطط الوصول إليه، وحسن معاملة الأهالي، وكسب ثقتهم، مما يدل على

---

[38] الأرشيف العثماني: **تصنيف**: HR.SYS.93، الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، صورة الرسالة المرفوعة من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى الصدارة العظمى بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288ه/ 14 أغسطس 1871م، ملحق رقم (3).

[39] محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890-1914، ج1، بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2017م، صـ 23.

[40] جون بي كيلي: بريطانيا والخليج 1795-1870، ج2، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: مطبعة عيسى الحلبي، 1979م، صـ صـ 592-593.

الأهمية التي كان الباب العالي يعطيها لهذه الحملة لاستعادة نفوذ الدولة العثمانية الذي كان قد فقدته في الخليج العربي ونواحي نجد[41].

وعلى أية حال، فقد غادرت الحملة البصرة بالفعل في 21 أبريل، 1871م بالطوابير الخمسة المذكورة سلفًا، فضلًا عن عدد من الفرسان ورجال المدفعية، وسعى مدحت باشا إلى استخدام القوى المطلة على الخليج في حملته؛ كشيخ المنتفق: ناصر السعدون، وفرسانه، ومنصور بك أحد أمراء المنتفق، واتجهت الحملة إلى الكويت التابعة للبصرة، واستقبلها شيخ الكويت: (عبد الله الصباح) بحفاوة بالغة، وقد قرر اشتراكه بالحملة بقوتين: إحداهما برية بقيادته، والأخرى: بحرية، بقيادة أخيه الشيخ (مبارك بن الصباح)، شقيق حاكم الكويت على رأس قوات كبيرة، وكانت الكويت قد قدمت أكثر من مائة سفينة من سفنها لاستخدامها في الحملة بلا مقابل، فضلًا عن سفن الأسطول العثماني المسلحة بالمدافع الكبيرة؛ كبورصة، ونينوى، وكوجه بك، وآشور، وألوس، كما شاركت بالحملة عدد من قبائل العربان والعشائر، والتي تجمعت بالقرب من الكويت، وشاركت في الزحف على القطيف، وقد أشار مدحت باشا إلى أنه عندما انتشر خبر سوق القوة العسكرية نحو نجد، وتحركها بين العربان، أعلنت كافة الطوائف والقبائل اتباعها لعبدالله الفيصل، وأنه لم يبق إلى جانب أخيه سعود سوى قبيلة وحيدة وهي قبيلة العجمان، والتي ربما تفكر في التوجه إلى جزيرة البحرين، وتحركت قوات الحملة باتجاه ساحل الأحساء، ووصلت الحملة إلى (رأس تنورة) في الخامس والعشرين من مايو 1871م، ثم توغلت نحو القطيف؛ لكي تلتقي مع القوات الزاحفة برًّا، وكان مدحت باشا قد طمأن سكان نجد بإعداد إعلان مؤثر، ويسهل على البسطاء فهمه، تُرجم إلى العربية، ليوزع على الأهالي، وحدد لهم فيه أهداف الحملة مما دفع السكان إلى التعاون مع قيادة الحملة، وتمكنت الحملة من السيطرة على القطيف ونواحيها في أوائل شهر يونيو من السنة المذكورة، وإحكام سيطرتها على جميع أنحاء الأحساء في منتصف الشهر التالي، وواصل مدحت باشا تقاريره إلى الصدارة التي توضح سير العمليات وفقاً لما هو مخطط لها، والنصر الذي تحقق في جهات نجد، وأنه قد تم كسب ود الأهالي، وهذا ما لقي استحسان السلطات العثمانية، وصدرت الموافقة السلطانية على تنظيم الإدارة الجديدة في تلك المناطق، وتم تشكيل مجلس مؤقت من الأهالي للنظر في الدعاوى ببلدة القطيف، لتأمين حقوق الناس، واتُّخِذت التدابير اللازمة لتأسيس حكومة

---

(41) لمزيد من التفاصيل ينظر: زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914م، صـ 160: 166.

نجد، وبدأ تحصيل واردات مزارع القطيف والأحساء، والضرائب والرسوم الجمركية في مينائي: عقير والقطيف بإشراف المجلس المؤقت المذكور، ولتوطيد الحكم العثماني في هذه الأنحاء، فقد عزم مدحت باشا على التوجه إلى الأحساء بنفسه؛ لإقرار الإدارة الجديدة في هذه النواحي[42].

(ج) تجاوزات بريطانيا مع حملة نجد وخوفها من توسيع نطاقها

وحري بنا التطرق إلى ما ذكره مدحت باشا بأحد تقاريره عن تجاوزات للسلطات الإنجليزية مع حملة نجد، وأشار إلى أنها دلت على رغبة إنجليزية في عرقة مصالح الدولة العثمانية، ومما ذكره؛ أنه عندما اتخذت فرقة نجد العسكرية طريقها إلى الفاو خرج عليهم إنجليزي من بين مأموري البرق، وبيده عصا، فضرب بها العساكر المارين من جانب مكتب البرق دون أي مبرر، وعلى مرأى ومسمع من الباشا الفريق، والباشا اللواء، مما أثار غضب العساكر، ولكن تم كظم غيظهم بطريقة من الطرق، وأجريت مخابرات مع القنصلية وحكومة الهند، وتم حل وإصلاح المشكلة وديًّا شريطة عدم تكرار ذلك ثانيةً. كذلك عندما تم استئجار سفينة تحمل العلم الإنجليزي لنقل المؤن والذخائر المخصصة لفرقة نجد العسكرية لعدم وجود سفن كافية، وقام القنصل الإنجليزي في البصرة بتصديق الأوراق اللازمة لاستئجارها، فقامت تلك السفينة برحلة واحدة إلى القطيف، وعادت إلى البصرة، وفي المرة التالية تم تحميلها ببعض الذخائر والمهمات وبقية عناصر الفرقة العسكرية، وما أن وصلت السفينة إلى بندر بوشهر حتى اعترضتها السفن الإنجليزية بأمر من الكولونيل بيلي، ومنعتها من مواصلة السفر، وعومل من في السفينة معاملة سيئة، وأضاف مدحت باشا بأنه منعًا لتعميق الخلاف بين مأموري الدولتين، لم يتم تصعيد الأمر، وتم الاكتفاء بالسماح للسفينة بمواصلة سيرها حتى القطيف. وأن مثل هذه الوقائع تدل دلالة قاطعة على الالتزام من جانب رجال الدولة العثمانية في التعامل مع الإنجليز بمسلك الاعتدال، بل والتضحية في بعض الأحيان، وطالب مدحت باشا بتنبيه وإفهام الكولونيل: (بيلي) بعدم معاملة مأموري الدولة العلية معاملة الخصم، بل من منطلق دولة بينها وبين دولة إنجلترا علاقات صداقة وتفاهم، ليسود بين مأموري الجانبين التعاون الذي يخدم مصالح الدولتين،

---

[42] الأرشيف العثماني، تصنيف: Ayniyat 851/62، من الصدارة العظمى إلى والي ولاية بغداد مدحت باشا، بتاريخ 15 ربيع الأول 1288ه/ 4 يونيو 1871م؛ تصنيف: Ayniyat 851 S.118، من الصدارة العظمى إلى والي ولاية بغداد مدحت باشا، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288ه/ 14 أغسطس 1871م؛ تصنيف: Irade Dahiliye 44230 Lef:2، إرادة داخلية من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى، بتاريخ 10 يوليو سنة 1287؛ مذكرات مدحت باشا، المرجع السابق، صـ صـ 175-176.

ولكيلا يتكرر ما وقع من الأحوال المؤسفة بعد الآن، ولا يكون هناك مجال للشكوى بسبب بعض الأفكار والأوهام[43].

وأكَّد مدحت باشا على حسن نواياه في هذا الأمر وحرصه على التفاهم والصداقة بين الدولة العثمانية والإنجليز، وبرهَّن على ذلك: بأن القادمين من العشائر والعربان الذين هم خارج حدود نجد بإرادتهم، أو الذين يرسلون بطلب العون والحماية من الدولة العثمانية، لا يقبل طلبهم، أو يرفض، بل يُغض الطرف عنه لمجرد ألا يكون ذلك ذريعة، أو وسيلة للشكوى من طرف مسؤولي بريطانيا، وأن هذه من الثوابت التي يتم الالتزام بها من طرفهم؛ كأهالي عمان الذين طردوا مأموري سعود مؤخرًا، وطلبوا حماية الدولة العلية، لكن الدولة اختارت السكوت في قَبول هذا الطلب، وامتنعت عن إرسال العساكر إلى هناك، وأن هذا دليل قوي على ما يقوله. وختم حديثه؛ بأن مجمل القول: إنه من رجال الدولة العلية الذين يدركون حقًّا التفاهم والمصافاة الصادقة بين الإنجليز والدولة العلية، ويعملون للمحافظة عليها، وبالتالي؛ فلن يقوم بأي تصرف يستلزم شكواهم وتبرمهم[44].

وقد ذهب البعض إلى أن مدحت باشا لكي يمهد بتوسيع نطاق حملته صوب قطر، قد عمد إلى الإعلان في جريدة الزوراء الرسمية –التي صدرت بجهود مدحت باشا في بغداد لتكون أول جريدة عثمانية تصدر هناك– في الشهر السابق للتقدم صوب قطر بأن: سواحل الخليج تخضع للسيادة العثمانية، وأن جزيرة البحرين وغيرها من المناطق التي يقيم فيها شيوخ الإمارات الذين عقدوا هدنة دائمة مع الإنجليز؛ كالشارقة، ودبي، وأبو ظبي، وقطر جزء من نجد، وأنه لا يوجد في نجد قبائل مستقلة [45]، ولا نتفق مع هذا الرأي؛ لأن قرار التقدم صوب قطر، لم يكن وليد الظروف، بعد بسط السيطرة على القطيف والأحساء، وإنما كان من ضمن أهداف حملة نجد قبل انطلاقها، كما أنه تم إخطار بعض المسؤولين الإنجليز بذلك –قبيل انطلاق الحملة– من قبل الصدر الأعظم لإعطائهم بعض الضمانات إزاء شكوكهم من احتمالية تطلع الحملة العثمانية في حال نجاحها إلى احتلال البحرين،

---

[43] نفسه: **تصنيف:** HR.SYS.93، الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، صورة الرسالة المرفوعة من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى الصدارة العظمى، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288ه/ 14 أغسطس 1871م، ملحق رقم (3).

[44] نفسه.

[45] لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عرابي نخلة، المرجع السابق، صـ 88.

ومسقط، وساحل الجزيرة العربية، وهذا ما يُفهم من تقرير لمدحت باشا، قد سبق ذكره[46]، وإن تطلب تقدمه صوب قطر بعض التخطيط لتجنب الصدام مع بريطانيا. وربما كان الخبر المذكور بجريدة الزوراء كان مدحت باشا يرمي من ورائه، بعد انتصارات حملته في الأحساء والقطيف، تصدير رسالة للدول الأوروبية عامة، وللإنجليز خاصة، بأن الدولة العثمانية لا تزال في حالة من القوة تمكنها من استعادة وضعها القديم المتميز في الخليج العربي كحاضنة للخلافة الإسلامية، ولتحسين صورة الدولة في الأذهان بعد ما عانته من اهتزاز بسبب هزائمها في البلقان، وتراجعها أمام الدول الأوروبية، خاصة وأن مدحت باشا كان من دعاة النهوض بالدولة العثمانية من ثُباتها، وتكثيف الجهود لاستعادة وزن الدولة، ونفوذها المفقود في الجزيرة العربية قاطبة، وهذا ما جعله يخوض صراعًا مستترًا مع بريطانيا صاحبة النفوذ الأعلى في سواحل الخليج آنذاك، حتى وإن غلب على تصريحاته التظاهر بالحرص على علاقات الدولة العثمانية الودية مع دولة بريطانيا، وعدم السماح بأي من التصرفات التي تفسد صفو هذه العلاقات بين الطرفين، لكن المؤكد أن تقدم القوات العثمانية نحو قطر كان ولا شك سيخلق نوعًا من الصراع مع الدولة البريطانية؛ لما في توسيع أعمال العثمانيين في مياه الخليج من خطر يهدد نفوذها في بلدان الخليج.

ومن البديهي أن تحتج السلطات البريطانية على الخبر الذي نُشر بجريدة الزوراء سالف الذكر، وكلفت حكومة الهند الإنجليزي: (هربرت) لطلب تفسير لهذا الخبر من الخارجية العثمانية، مما دفع الصدر الأعظم: (عالي باشا) إلى إرسال التنبيهات إلى مدحت باشا لتحاشي الصحيفة نشر أية أخبار غير تلك التي تتعلق بمقاصد الباب العالي، وقراراته المتعلقة بهذه المناطق[47].

ولتوضيح ذلك قدم مدحت باشا تقريرًا إلى الصدارة؛ أورد فيه بعض الخلفيات بخصوص جزيرة البحرين، وحملته العسكرية، وجاء فيه: أنه من المعلوم أن جزيرة البحرين من ملحقات نجد منذ القدم، وأنه كما تدخل بلاد الأحساء والقطيف تحت الإدارة المباشرة للدولة

---

[46] ينظر: هامش رقم (37)؛ فائق حمدي طهبوب، الحملة العثمانية على شرقي الجزيرة العربية عام 1871م، ودورها في تشكيل القوى السياسية في المنطقة، في: ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية، بعنوان: الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988م، الإمارات العربية: الديوان الأميري لحكومة رأس الخيمة، صـ263.

[47] الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.93، صورة الرسالة المرفوعة من الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى الصدارة العظمى، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288هـ/ 14 أغسطس 1871م، ملحق رقم (3) صـ35.

العثمانية بصورة مباشرة؛ فإن قطر والبحرين إلى المناطق المذكورة تدخلان تحت نفس الإدارة، وبمرور العصور أصبحت بعض المناطق في شبه الجزيرة العربية –ومن بينها البحرين– تحت سيطرة بعض رؤساء القبائل المعروفين "بالأئمة"، وأنه بسبب مظالم وتعديات شيوخ نجد، صار شيوخ البحرين يسعون إلى الاستقلال، ومن ثم أخذت إدارة البحرين لونًا آخر، كما ذهب إلى الادعاءات الإنجليزية، والتي تشير إلى أنهم استولوا على البحرين من البرتغاليين أثناء انتزاعهم مسقط وسواحل عمان قبل مائتي عام، وأنها صارت منذ ذلك الوقت تحت حكم الإيرانيين حينًا، وأخذت شكلًا مستقلًا حينًا آخرَ، وبالتالي فهي في الوقت الحالي منطقة مستقلة لا ترتبط بأي جهة من الجهات، ويزعم الإيرانيون بأنها من الممالك الإيرانية منذ عهد نوح عليه السلام. وأوجز القول مدحت باشا: أن هذه البلاد باتت موضع نزاع متشابك بين عدة أطراف، وبات حلةً أكثر صعوبةً بمرور الوقت، وأضاف بأنه عندما اقتضى إرسال العساكر لحل مشكلة نجد كان قائمقامو نجد، وكذلك مشايخ قطر يرغبون في تصحيح ارتباط جزيرة البحرين، ولكن لعدم الاستقرار هناك لم يكن جائزًا خلط مشكلة نجد بهذه القضية، خاصة وأن مهمة العساكر كانت مقتصرة على دفع وإبعاد سعود وأعوانه من الأحساء والقطيف وقطر وملحقاتها، وإحكام قبضتهم على هذه المناطق لقطع الطريق على مثل هذه المشكلات التي قد تحدث فيما بعد، وتعقيبًا على ما ذكرته صحيفة الزوراء، ذهب مدحت باشا إلى أن قول الصحيفة عن تبعية البحرين لنجد ليس خطأً، أو غير ذي أساس، لتشابك الدعاوى فيما بين الدولة العثمانية والإيرانيين والإنجليز، وأنه لو فُرض أن ما نشرته الصحيفة المذكورة غير صحيح، فيجب عدم الالتفات له، لكونها صحيفةً تابعة لولاية بغداد، ولا تعد من الصحف الرسمية للدولة ككل من ناحية، كما أن تحرك القوة العسكرية كان بموجب التعليمات الصادرة من الدولة من ناحية أخرى، لذا فإن نصوص الصحيفة لا تمتلك القدرة على الإخلال بتحركات الحملة العسكرية. ورأى مدحت باشا بأن هذا التوضيح يكفي لإزالة الشبهات التي تولدت لدى السفارة الإنجليزية[48].

ثالثاً: ضم قطر وتهديد مركز بريطانيا في البحرين:

وبما لا يدع مجالًا للشك، كانت قطر –القريبة من مركز النفوذ البريطاني في البحرين– من أهداف حملة الأحساء، إذ أعرب مدحت باشا في إحدى تقاريره أن أهمية منطقة نجد الفسيحة تجتمع في السيطرة على قلاع الأحساء والقطيف وقطر، وتنحصر عليها، حيث تحدد تبعية وارتباط منطقة نجد بما فيها من أماكن مأهولة بالسكان، وغير مأهولة، إذ

---

[48] نفسه.

تصير تابعة لمن يسيطر على هذه القلاع[49]، ويبدو أن الدولة العثمانية قد وجدت في تقدمها صوب قطر ما يضع حدًّا للأطماع البريطانية في التوسع في شمال الخليج العربي.

ووفقًا لتقرير مدحت باشا للصدارة في 2 يوليو 1871م، أرجأ نافذ باشا أمر التقدم إلى قطر حتى يبسط سيطرته على الأحساء والقطيف، كذلك فضل مدحت باشا عدم التدخل المباشر فيها تجنُّبًا للصدام مع الإنجليز، إذ توقع معارضتهم للسيادة العثمانية عليها لقربها من البحرين، لذا ارتأى أفضلية استقدام مشايخها، ومشايخ البحرين القدامى المقيمين بها، لإقناعهم بفائدة التبعية لإدارة الدولة العثمانية، وهذا ما لم تجد بريطانيا حياله طريقًا للاعتراض، أو الشكوى[50].

وانتهى الأمر بعد إبداء الشيخ جاسم –الذي تولى إدارة قطر نيابة عن والده، الذي طعن في السن، الشيخ محمد بن ثان– رغبته في التبعية العثمانية، بتوجه حملة عثمانية يقودها عبد الله آل صباح إلى الدوحة في يوليو 1871م، ومعها أربعة رايات عثمانية من أجل رفعها على القلاع والأبنية الرسمية في قطر، بينما كانت بريطانيا تتابع هذه التطورات بقلق بالغ، وأرسلت سفينة إلى الدوحة لاستطلاع الأمر، والمطالبة بالضريبة التي كانت تحصلها منها لصالح شيخ البحرين وفقا لاتفاقية الشيخ محمد مع بريطانيا عام 1868م، والتي كانت بمثابة الاعتراف من قطر بالتبعية لحكام البحرين، وعلَّق مدحت باشا على هذا المسلك من قبل بريطانيا، وذلك بعد رفع الراية العثمانية في قطر، بقوله: "منذ فترة يعمل المأمورون الإنجليز المعينون من قبل حكومة الهند على مخاطبة البحرين بصفتها حكومة مستقلة، وبدأوا يفرضون عليها الحماية بمرور الوقت، وتعاملوا مع منطقتي عمان ومسقط بنفس الطريقة، وإذا كانوا لا يقولون شيئًا عن قطر الواقعة بينهما في الوقت الحالي؛ فإن أيديهم امتدت إلى هناك، وهم يأخذون منذ سنوات ضريبة من قطر، قدرها تسعة آلاف ريال سنويًّا لحساب الشيخ عيسى الذي نصبوه شيخًا للبحرين، ويُروى أنهم أخيرًا ذهبوا بسفينة إنجليزية لطلب هذا المبلغ كما هو معتاد، فأشار شيخ قطر إلى الراية العثمانية قائلًا: "نحن نستظل بهذه الراية، وطالما أنها هنا فلن نعترف بسواها"، فعادت السفينة إدراجها. وقد استوضحنا بصورة رسمية من القنصل الإنجليزي ببغداد عن سبب توجه السفينة الحكومية الإنجليزية إلى هناك وطلبها الضريبة، مع أن قضاء قطر من ملحقات الأحساء، وهي جزء من ممالك

---

[49] نفسه: تصنيف: HR.SYS. 104/17، الباب العالي، دائرة الصدارة، قلم المراسلات، صورة الرسالة المرفوعة من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى الصدارة العظمى، بتاريخ 21 شوال 1288هـ/ 2 يناير 1872م.

[50] نفسه: تصنيف: Irade Dahiliye 44196 Lef:1، إرادة داخلية من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى بتاريخ 2 يوليو 1871م.

الدولة العلية، فأرسل بدوره مستوضحًا الأمر من حكومة الهند، فردت الحكومة المذكورة كتابيًّا بأنه لا أصل لما يقال بأن اثنين من المأمورين الإنجليز تدخلَا في قطر، وطلبا مبالغ"، وعقب مدحت باشا على ذلك بأنه بعد هذه الواقعة لم يعد لإنجلترا أية علاقة بقطر[51].

وفي نفس الصدد أفاد مدحت باشا بأنه بعد إعلان مشايخ قطر طاعتهم وتبعيتهم للحكومة العثمانية، أغار أنصار سعود بن فيصل –المتحالف مع الإنجليز– القادمين من البحرين على قطر، ونهبوا أموال أهاليها ودوابهم، وهذا ما جعل الشيخ جاسم يستنجد بالدولة العثمانية، فصدرت التعليمات من مدحت باشا إلى المقدم عمر بك بالتحرك على رأس كتيبة من الجنود الموجودين في الأحساء على متن السفينة: آثور والفرقاتة إسكندرية إلى قطر لتقديم الدعم لهم، فكان وصول الجنود العثمانيين إلى قطر في شهر ديسمبر 1871م[52].

وعلى المستوى الإجرائي بانتهاء مهمة الحملة العسكرية الموجهة لنواحي الأحساء والقطيف وقطر بنجاح، قرر مدحت باشا الذهاب للأحساء –كما أسلفنا– وأمر ببدء التنظيمات الإدارية في المناطق المذكورة فور وصوله، إذ وحدها في متصرفية واحدة باسم: (متصرفية الأحساء)، أو (لواء نجد) –وربطها بولاية بغداد–، وتبعتها الأقضية: الهفوف والقطيف والمبرز وقطر، على أن يكون على رأس كل منها قائمقام، وعُين نافذ باشا متصرفًا على اللواء المذكور، كما تم تعيين الموظفين بالأقضية المذكورة، والوحدات الإدارية الأخرى، ولكن يستدل من إفادات مدحت باشا: أن قضاء قطر كان له وضعية خاصة، وأن قائمقامه الشيخ جاسم بن ثاني قد تمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال؛ كقائمقام الكويت، ليس بين قضاته موظفون عثمانيون، ويكتفي برفع علم الدولة العثمانية كدليل على التبعية لها، وأفاد مدحت باشا: بأن الشيخ جاسم تم تعيينه قائمقام بلا راتب؛ لعدم وجود أي دخل لقطر في هذا الوقت[53].

---

[51] نفسه، تصنيف: Irade Dahiliye 44939 Lef:2، إرادة داخلية من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى، بتاريخ أول ديسمبر 1287م.

[52] نفسه، تصنيف: HR.SYS.108/25، الأحوال التي تشهد وتدل على كون قطر من الممالك العثمانية، ملحق رقم (4) صـ37.

[53] نفسه، تصنيف: Irade Dahiliye 44930، إرادة داخلية من والي ولاية بغداد: مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى، بتاريخ 3 يناير 1872م؛ وتشير وثيقة أخرى إلى أن الشيخ جاسم كان يتلقى مخصصات من الحكومة العثمانية. يُنظر: HR.SYS. 1881/7-1916.12.31-13، مسألة سواحل قطر، الباب العالي، من سفراء السلطنة السنية فخر الدين روم بك أوغلي، وسفير روما فوق العادة، محمد نابي، 8 يناير 1917م.

ويبدو أن أسرة آل ثاني، والتي كانت تحكم قطر قبل مجيء العثمانيين، دانت لهم بالولاء بشرط عدم التدخل في أمورهم، وهذا مع تناسب مع سياسة الدولة العثمانية في أغلب مناطق الخليج العربي التي كانت تكتفي بالسيادة العثمانية لإثبات وجودها في المنطقة.

ولكن مما يستدل عليه من الوثائق: أن الدولة العثمانية قد تمكنت فيما بعد من تعيين موظفين عثمانيين بوظيفة معاون للقائمقام: الشيخ جاسم، ونائب المعاون، وتشكيل هيئة قضائية من معاون القائمقام، ونائب زبارة، وعديد، ومدراء النواحي الآخرين، بالإضافة إلى إيجاد هيئة حكومية مدنية، وقوة نظامية عسكرية، تتكون من طابور ومدفعين، مما يشكل برهانًا غير قابل الاعتراض على السيادة العثمانية[54].

وتفيد وثيقة باستعلام ولاية البصرة من وكالة قيادة الفرقة العسكرية في قطر عن وضع الشيخ جاسم ودرجة صلاحيته، إذ أفادت الوكالة بأن المذكور هو قائمقامها، ورئيس عشائرها، ويحمل رتبة كبير الحجاب، وأن الأوامر تفيد بالتعامل معه بصورة حسنة[55].

وتأسيسًا على ما سبق؛ كانت تبعية قضاء قطر للدولة العثمانية على أسس غير ثابتة، بخلاف الأقضية الأخرى، وهذا ما تناسب وأهواء الطرفين: القطري والعثماني، إذ أراد شيخها جاسم الاستقواء بالتبعية العثمانية ضد خصومه المحليين، وخاصة آل خليفة في البحرين، واتباع سعود الفيصل المتحالف مع الإنجليز، بينما أرادت الدولة العثمانية من ضم قطر إظهار قوتها، في مقابل قوة بريطانيا، ونفوذها في منطقة الخليج العربي، وتحقيق أهدافها التوسعية بها.

وعلى أية حال، ارتابت السلطات البريطانية في الخليج من مجيء مدحت باشا إلى الأحساء، واستشعرت بأنه يهدف الاستيلاء على البحرين، ولا سيما وأنه كلف حينذاك عارف بك بقيادة سفينتين عثمانيتين: (لبنان–الإسكندرية)، والاتجاه إلى البحرين، من أجل التعرف على موقع الجزيرة عن كثب، والقيام بمناورات؛ لجذب أنظار أهاليها، وإظهار قوة الدولة العثمانية البحرية، وبالرغم من الغضب البريطاني من هذه الرحلة إلا أن شيخ البحرين وأهلها قد استقبلوا عارف بك، ومن معه بحفاوة بالغة، ومنح شيخ البحرين العثمانيين قطعة أرض لإقامة محطة وقود؛ لتزويد سفنهم العاملة في الخليج العربي، وقد

---

[54] نفسه؛ تصنيف: HR.SYS.108/10، نظارة الخارجية، صفحات تتعلق بقطر في الحولية الرسمية العثمانية، ملحق رقم (4) صـ37.

[55] نفسه، تصنيف: HR.SYS.108/29، الباب العالي، نظارة الداخلية، دائرة المخابرات العمومية، الشعبة الثانية، صورة البرقية الواردة من وكالة ولاية البصرة، بتاريخ 16مارس 1329م، ملحق رقم (5) صـ39.

رأت السلطات البريطانية في هذا التحرك العثماني مناورة عسكرية لا بد من التصدي لها[56].

ولكن توقف نشاط العثمانيين تجاه البحرين خاصة ومناطق الخليج الأخرى عامة في الفترة التي تلت عزل مدحت باشا من ولاية بغداد في مارس 1872م، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن هذه الجهود لبسط السيادة العثمانية على منطقة الخليج العربي، إنما جاءت نتيجة لجهود شخصية من الباشا المذكور، وسياسته وهمته العالية الطموحة، وهذا ما افتقده ولاة بغداد الذين خلفوه، وإن كان على المستوى النظري ضعف الهيمنة العثمانية على منطقة المشرق العربي قاطبة، كان له أسباب أخرى عديدة ومتشابكة؛ كتمرد القيادات، والقبائل المحلية، والسمة العسكرية، والجمود الذي صاحب نظام الحكم العثماني، وتنازع الهيئات المتعددة بالسلطة العثمانية الإدارية في الولايات عامة، وإهمال الخدمات العامة بها، وغيرها من العوامل التي جعلت الحكم العثماني قليل الأثر في حياة بلدان المشرق العربي.

ويمكن القول: إن ما حققته الدولة العثمانية في الأحساء، والقطيف، وقطر من انتصار، والذي جعلها عند سواحل الخليج، كان بمثابة قاعدة الارتكاز التي استندت عليها الدولة العثمانية في تبرير سيادتها على الخليج العربي فيما بعد، إذ اتخذت من هذا الكيان حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج العربي في مواجهة بريطانيا، هذا وقد دعم هذه الحجة تعاون وترحيب بعض شيوخ الخليج بهذه التبعية العثمانية حينذاك، ومن نافلة القول: إنها كانت سيادة زائفة، لم تتمكن من مقاومة انحدار الدولة العثمانية السريع نحو السقوط.

---

[56] نفسه، تصنيف: Irade Dahiliye 44930، إرادة داخلية من والي ولاية بغداد مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى، بتاريخ 3 يناير، 1872م.

الخاتمة:

أوّلًا-النتائج:

بعد دراسة موضوع: **منطقة الخليج العربي والصراع العثماني -البريطاني 1840-1872م في ضوء وثائق الأرشيف العثماني**، والذي يعد محاولة لإثراء الدراسات والبحوث العربية التي أُجريت عن الخليج العربي بالاعتماد على المصادر العثمانية، نستخلص النتائج التالية:

- **أن كثرة الوثائق بالأرشيف العثماني المتعلقة بالخليج العربي تعكس الأهمية السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة.**
- تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي بصورة واضحة بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، بمقتضى معاهدة لندن عام 1840م، ولكن يبدو أن هذا التحول قد جاء متأخرًا، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصاديًّا وسياسيًّا.
- مشاكل الدولة العثمانية المتعددة، والضعف الذي كانت عليه خلال تلك الفترة، قد منعها من السيطرة الفعلية على إمارات الخليج العربي، في الوقت الذي انطلقت فيه الحكومة البريطانية بكل قوتها المادية والدبلوماسية لتنظيم وتدعيم علاقاتها مع شيوخ هذه الإمارات، وجاءت تحركات العثمانيين خلال تلك الفترة تتسم بالحذر الشديد من إثارة الإنجليز.
- تعكس الوثائق العثمانية أن مدحت باشا والي بغداد خلال الفترة (1869-1872م) قد بذل جهودًا مضنيةً لرفع هيبة الدولة، واستعادة مكانتها القديمة في منطقة الخليج العربي، وهذا ما تجلَّى بوضوح في حملته العسكرية على الأحساء.
- نشطت الدبلوماسية الإنجليزية لاستطلاع ماهية التحرك العسكري العثماني صوب الأحساء، ومدى تأثيره على مصالحها الحيوية في الخليج، وبعد التحري انتهت السلطات البريطانية إلى قناعة بأن الحملة المذكورة لا تشكل خطورةً على المصالح البريطانية، ولكنه كان هدوءً مؤقتًا، وسرعان ما تحوَّل إلى ارتياب شديد من قبل بريطانيا بعد ما نجحت الحملة العسكرية في تأسيس إدارة عثمانية في الأحساء والقطيف وقطر، مما مثل تهديدًا للنفوذ البريطاني في بلدان الخليج، وخاصة البحرين التي ادعت تبعيتها لها.
- ما حققته حملة مدحت باشا على الأحساء كان بمثابة قاعدة الارتكاز التي استندت عليها الدولة العثمانية في تبرير سيادتها على الخليج العربي فيما بعد، إذ اتخذت من هذا الكيان حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج العربي في مواجهة بريطانيا.

- **كرست بريطانيا كل جهدها لتعزيز نفوذها في الخليج العربي، ومناهضة الحكم العثماني فيه، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، مما ساعد على إضعاف مركز الإستراتيجية العثمانية في المنطقة.**

ثانيا– التوصيات:

- **ضرورة الإكثار من الدراسات العربية عن الخليج العربي، والتي تعتمد على المصادر العثمانية والمحلية، لمجابهة المغالطات التي صدرتها المصادر الغربية، وخاصة الإنجليزية عن تاريخ منطقة الخليج العربي، والتي على كثرتها من الطبيعي، وأن تعكس وجهة السياسات الأجنبية.**

- ضرورة الاستفادة من حجم وعدد الوثائق الموجودة بالأرشيف العثماني عن العالم العربي، وحسب إفادة أحد القائمين على البحث والترجمة بالأرشيف المذكور، أنه توجد فيه أكثر من مائتي وخمسين مليون وثيقة، منها حوالي مائة مليون تخص العالم العربي وحده، باللغة العثمانية القديمة –ذات الأحرف العربية–، وترجم منها حوالي 100 ألف وثيقة فقط، وهذا ما يتطلب تضافر قوى الباحثين لحفظ مستقبل هذا التاريخ العربي، بالاستفادة من هذه المادة الوثائقية الهائلة، والتي بلا شك تمثل قيمةً تاريخيةً نادرةً.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- **Cumhurbaşkanlığı Osmanlı Arşiv İdaresi. Istanbul:**

- Tasnif :Irade Mesail-I Muhimme.2067 Lef:3, 7 Temmuz 1847.
- Tasnif :DH.MKT.1308 14/21, 13 Kanun-u evvel 1908.
- Tasnif: I.MSM 71/2067/7, 7 Temmuz 1847.
- Tasnif: Iyniyat 851/40, Tarihsiz.
- Tasnif :I.MSM 71/2067/7, 8 Temmuz 1847.
- Tasnif :HR.SYS. 111/31, 7 Temmuz 1847.
- Tasnif : A.MKT.UM. 377/30/1276.2.13, 9 Teşrin-i evvel 1859.
- Tasnif :BEO.53/3910-1, 12 Temmuz 1892.
- Tasnif :HR.SYS 104/26-13, 16 Mayıs 1910.
- Tasnif :I.MSM 71/2067/3, 7 Temmuz 1847.
- Tasnif :HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1, Tarihsiz.
- Tasnif :Irade Mesail-I Muhimme 2067/Lef:8, 28 Ağustos 1847.
- Tasnif :HR.SYS.104/17-2/1 a.1911.1.28, 28 Kanun-u sani 1911.
- Tasnif :HR.SYS. 104/10, Tarihsiz.
- Tasnif :i.Duit: 141/42-3, 26 Şubat 1855.
- Tasnif :i.Duit: 141/42-11, 18 Şubat 1855.
- Tasnif :HR.SYS.111/32-6, 12 Şubat 1870.
- Tasnif :HR.SYS.111/32-1, 22 Mart 1328.
- Tasnif :HR.SYS.93, 14 Ağustos 1871.
- Tasnif :Ayniyat 851/62, 4 Haziran 1871.
- Tasnif :Ayniyat 851 S.118, 14 Ağustos 1871.
- Tasnif :Irade Dahiliye 44230 Lef:2, 10 Temmuz 1287.
- Tasnif :HR.SYS.93, 14 Ağustos 1871.
- Tasnif :HR.SYS. 104/17, 2 Kanun-u sani 1872.
- Tasnif :Irade Dahiliye 44196 Lef:1, 2 Temmuz 1871.
- Tasnif :Irade Dahiliye 44939 Lef:2, 1 Kanun-u sani 1287.
- Tasnif :HR.SYS.108/25, Tarihsiz.
- Tasnif :Irade Dahiliye 44930, 3 Kanun-u sani 1872.
- Tasnif :HR.SYS. 1881/7-1916.12.31-13, 8 Kanun-u sani 1917.
- Tasnif :HR.SYS.108/10, Tarihsiz.
- Tasnif :HR.SYS.108/29, 16 Mart 1329.

ثانيا: المراجع

- الأعظمي، وليد (1991). **الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960م**، لندن- قبرص: رياض الريس للكتب والنشر.
- الداود، محمود علي (2017). **الخليج العربي والعلاقات الدولية** 1890-1914، ج1، بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر.

- الطاهر، ليلى عبد الله أحمد (2019). **الغوص وتجارة اللؤلؤ في الخليج العربي 1235-1364هـ/ 1820-1945م**، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب – جامعة الملك سعود.
- طهبوب، فائق حمدي. الحملة العثمانية على شرقي الجزيرة العربية عام 1871م، ودورها في تشكيل القوى السياسية في المنطقة، في: ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية، بعنوان: الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988م، الإمارات العربية: الديوان الأميري لحكومة رأس الخيمة.
- العابد، صالح محمد (1976). **دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820م**، بغداد: مطبعة العاني.
- عبد الكريم، ياسين (1980) **اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تحليلية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، بغداد: دار الحرية للطباعة.
- العثيمين، عبد الله الصالح (2014). **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج1، ط17، الرياض: مكتبة العبيكان.
- العقاد، صلاح (1965). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- قاسم، جمال زكريا (1985). "**دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840م**"، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
- قورشون، زكريا (2008). **قطر في العهد العثماني 1871-1916م دراسة وثائقية**، ترجمة: حازم سعيد منتصر، لبنان: الدار العربية للموسوعات.
- _____ (2005). **العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914م**، ط1، لبنان: الدار العربية للموسوعات.
- كيلي، جون بي (1979). **بريطانيا والخليج 1795-1870**، ج2، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: مطبعة عيسى الحلبي.
- **مذكرات مدحت باشا** (1913). ترجمة يوسف كمال بك حتاتة، مصر: مطبعة هندية.
- النجار، مصطفى عبد القادر (1975). **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي**، دراسة وثائقية بالتاريخ الدولي، البصرة: مطبعة جامعة البصرة.

- نخلة، محمد عرابي (1980). **تاريخ الأحساء السياسي 1818-1913م**، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- ياغي، إسماعيل أحمد. "سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869-1872م)"، في: ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية بعنوان: الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988م، الإمارات العربية: الديوان الأميري لحكومة رأس الخيمة.

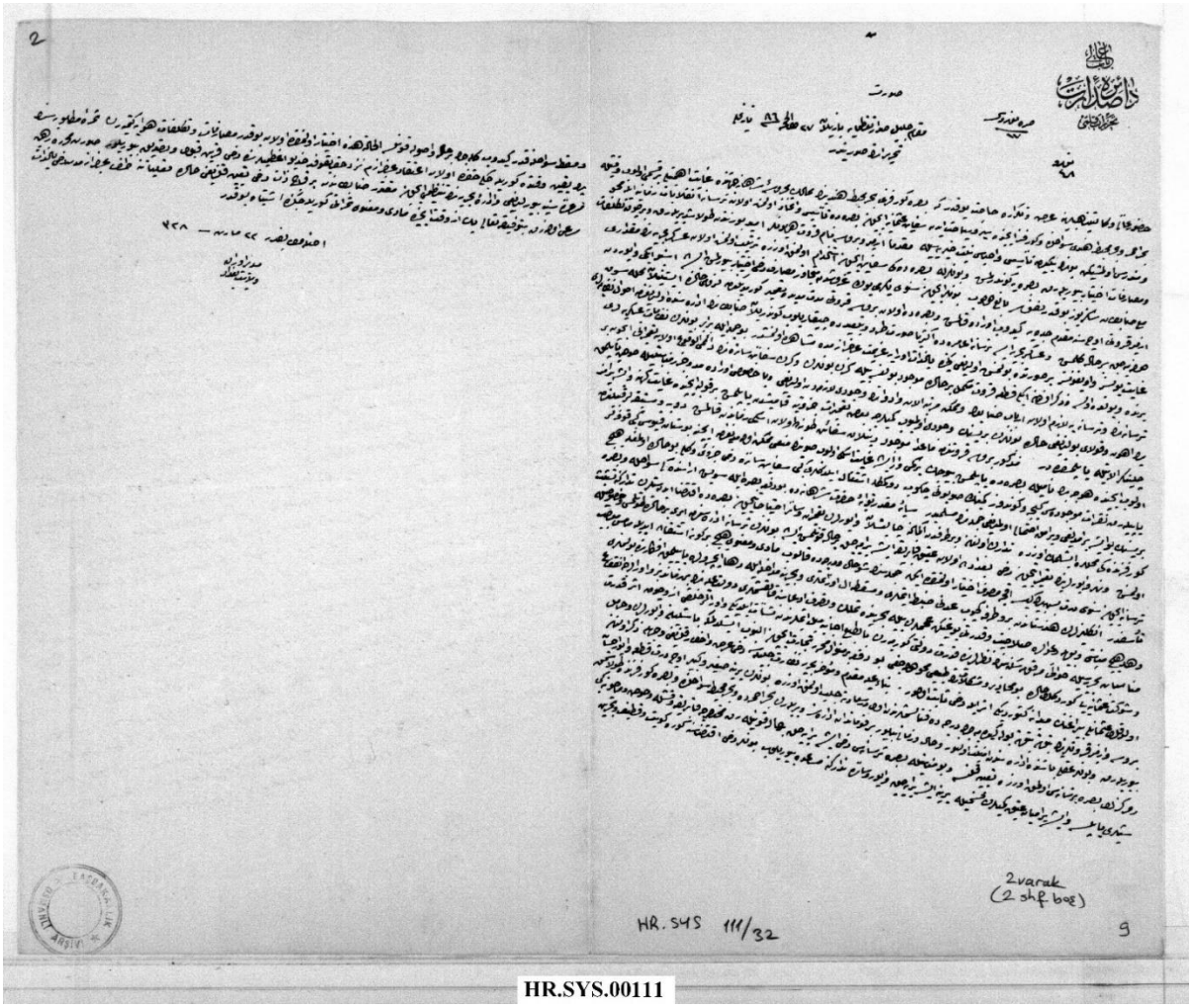

ملحق رقم (1)

صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد بتاريخ 22 مارس 1328.

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS. 111/32

ملحق رقم (2)

صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد: مدحت باشا، بتاريخ 21 ذي القعدة 12/1286 فبراير 1870م

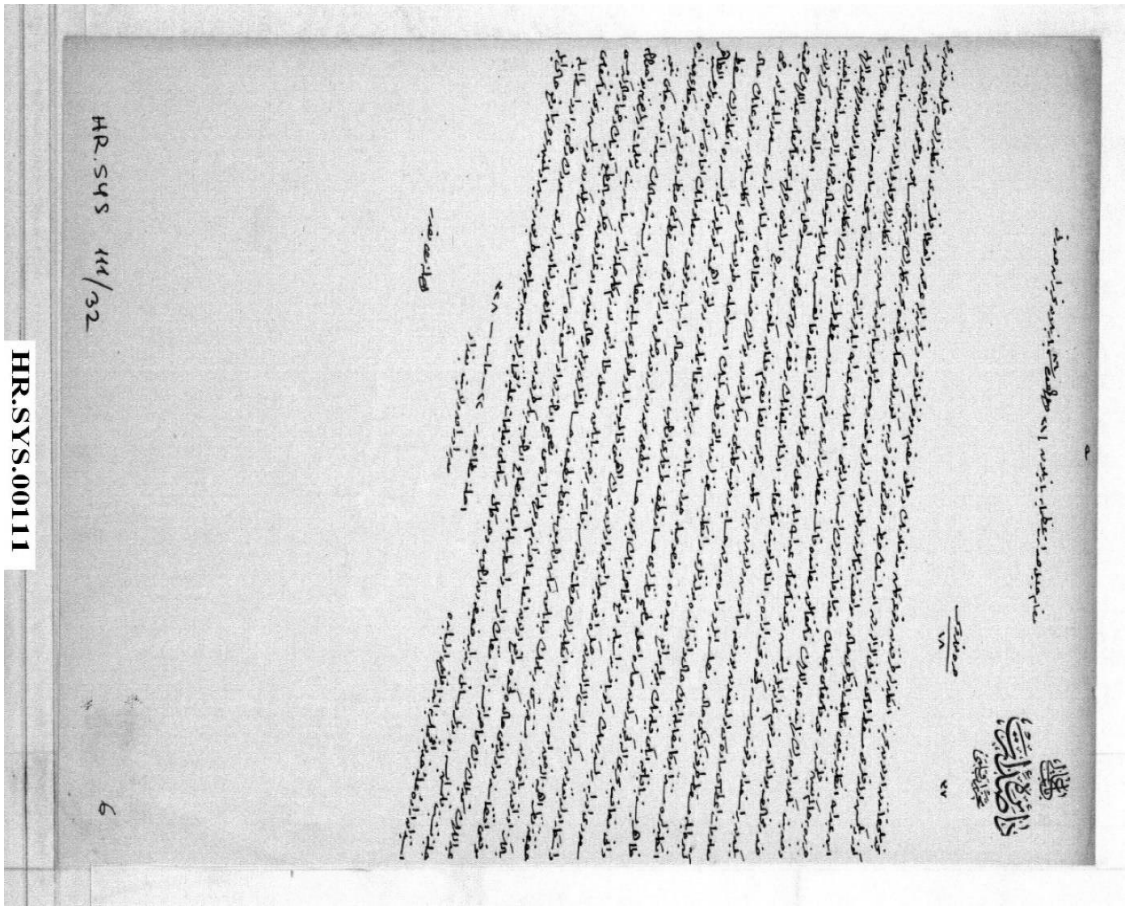

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.111/32-6

ملحق رقم (3)

صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد: مدحت

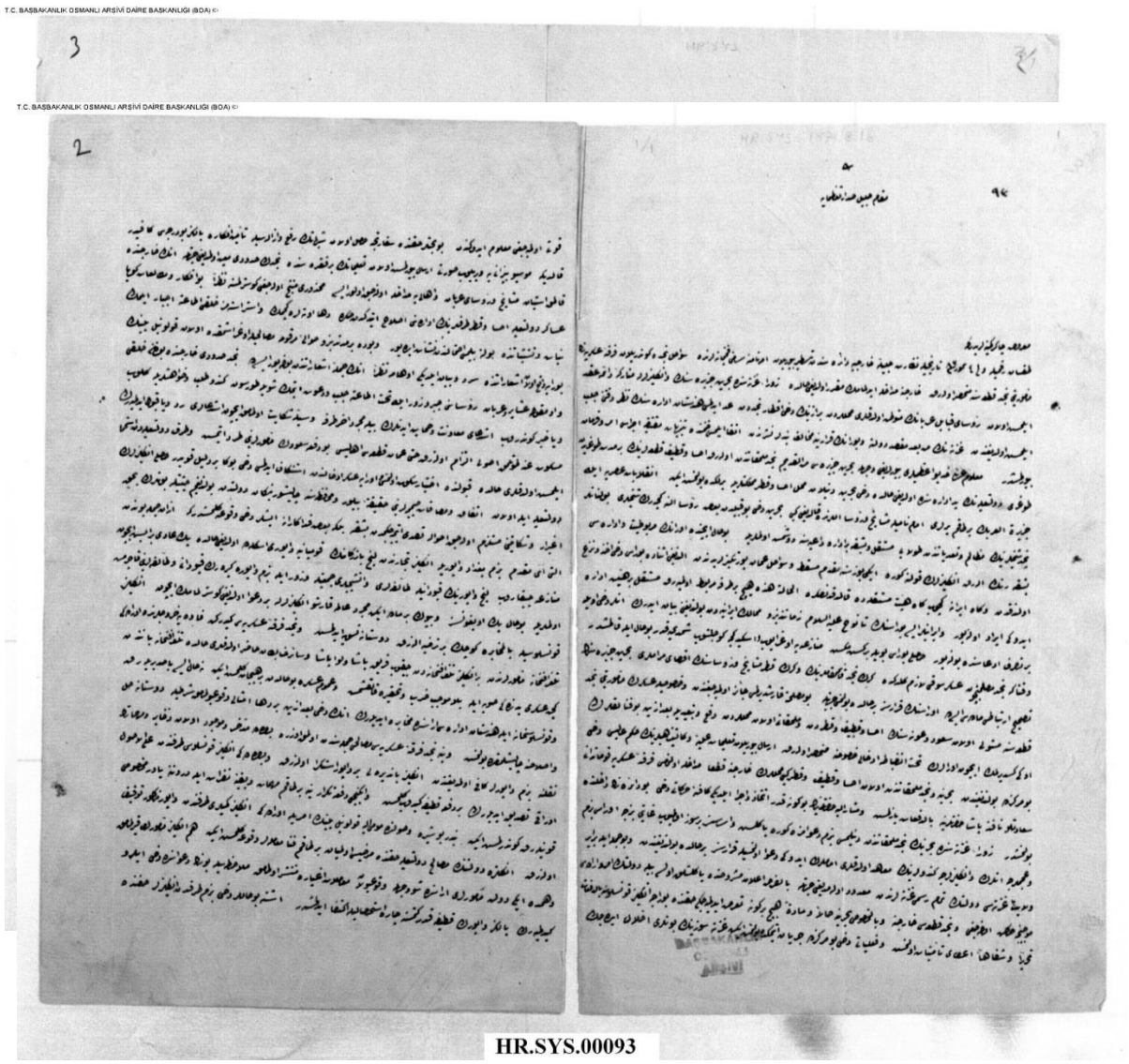

باشا، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288/ 14أغسطس1871

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.93

ملحق رقم (4)

صفحات تتعلق بقطر في الحولية الرسمية العثمانية

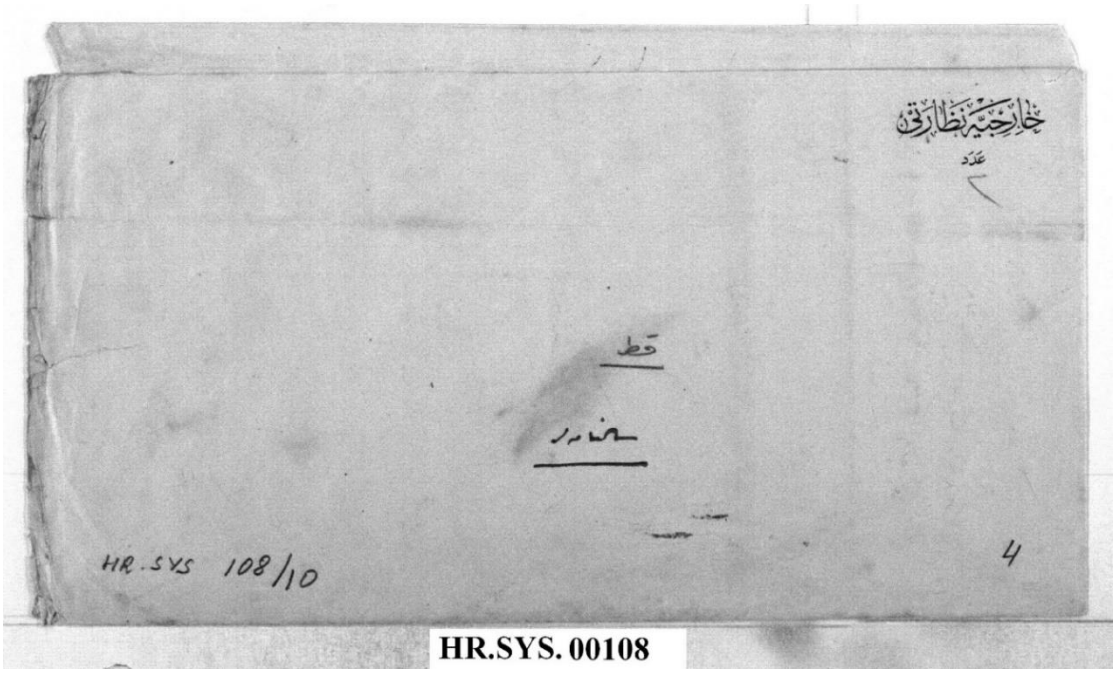

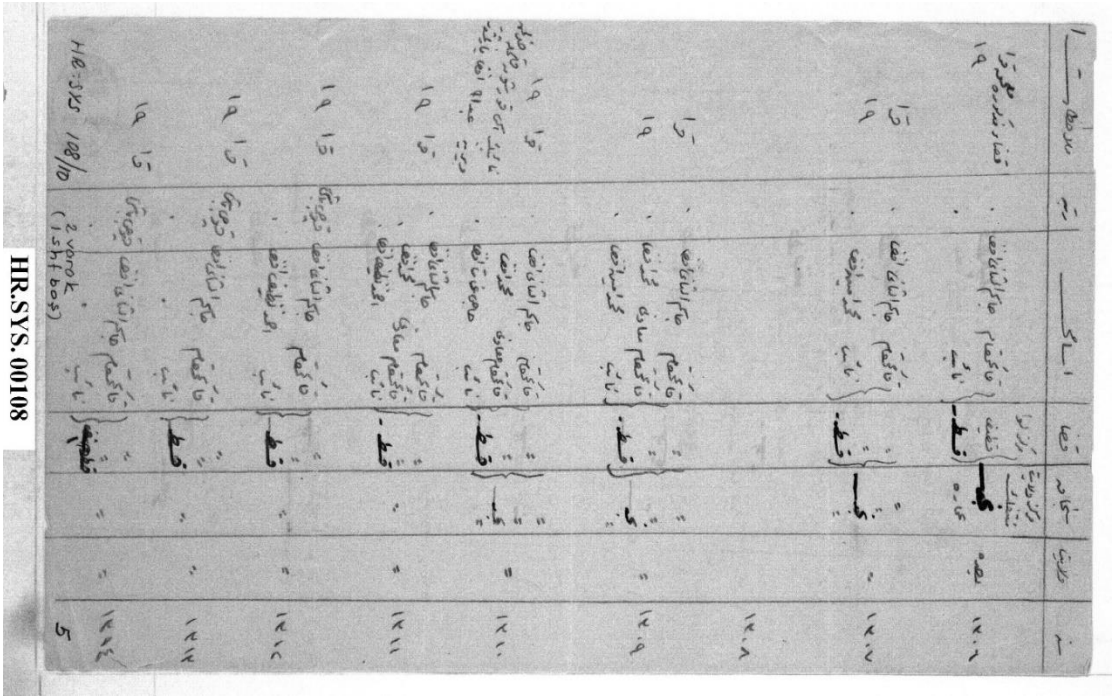

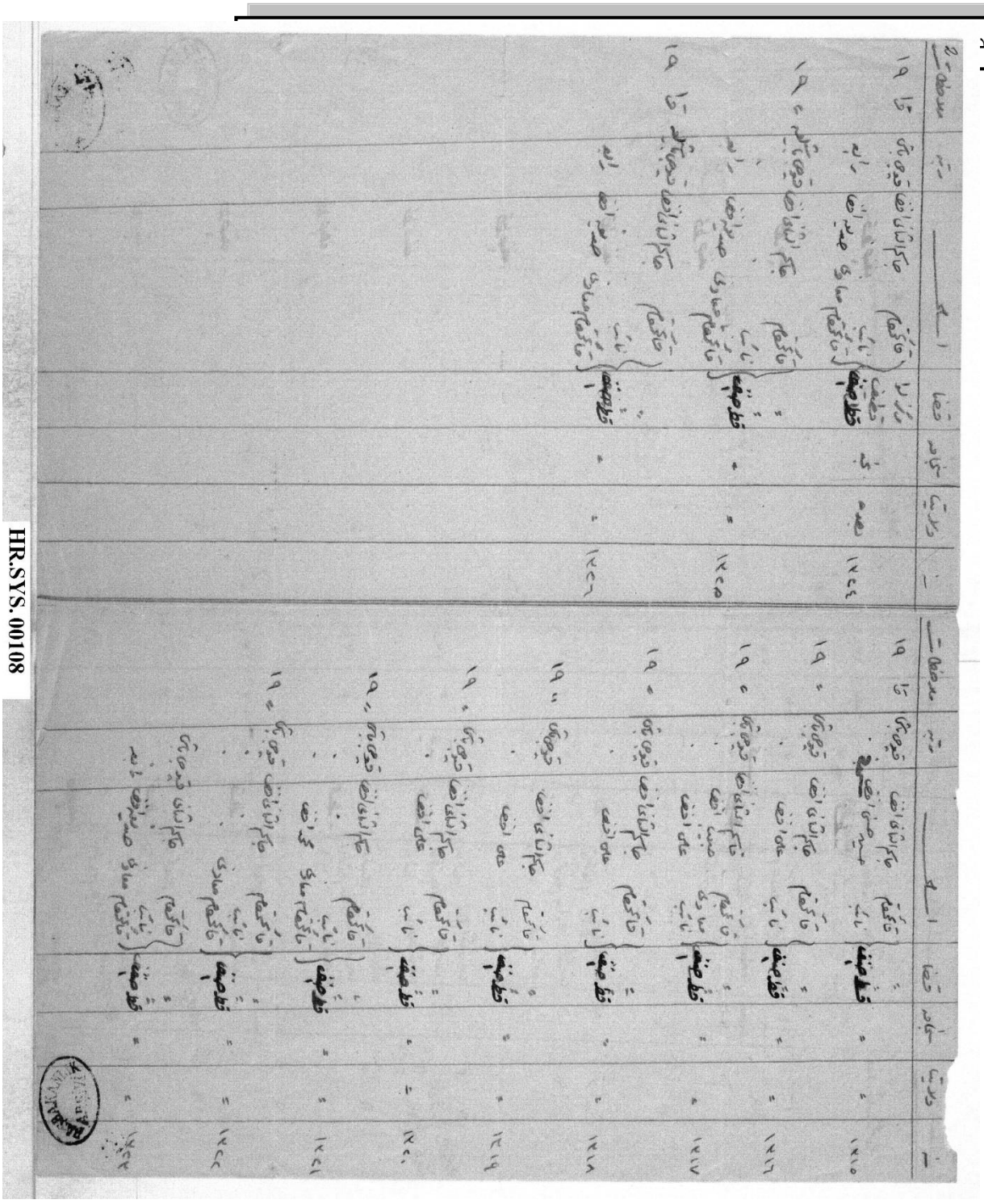

HR.SYS. 00108

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.108/10

ملحق رقم (5)

صورة البرقية الواردة من وكالة ولاية البصرة بتاريخ 16 مارت 1329

إلى دائرة المخابرات العمومية (الشعبة الثانية) بنظارة الداخلية

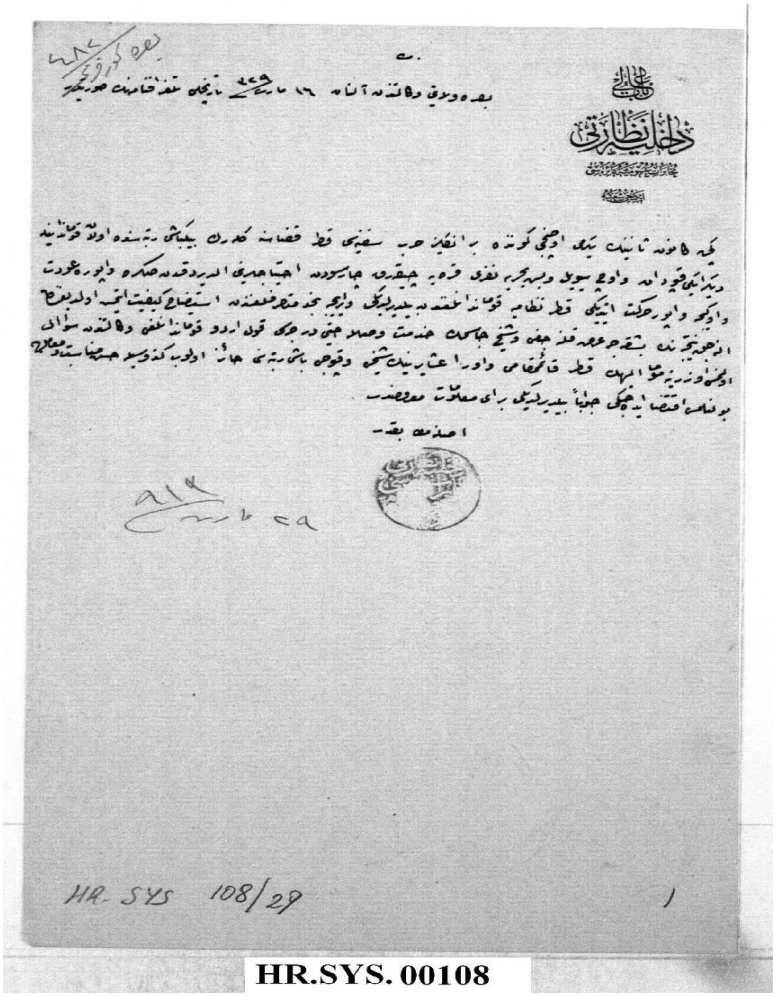

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.108/29